

دين ٢٠١

مملكة البحرين
وزارة التربية والتعليم
إدارة المناهج



الشريعة وأصول الفقه

للمرحلة الثانوية

2030

البحرين
BAHRAIN

قررت وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين تدريس هذا الكتاب بمدارسها الثانوية

الشرية وأصول الفقه

للمرحلة الثانوية

تأليف

أحمد عبدالله عطا الله

مدير المعهد الديني (سابقاً)

فلاح محمد مقداي

اختصاصي مناهج التربية الإسلامية (سابقاً)

مراجعة

أحمد يوسف جبر

الاختصاصي الأول لمناهج التربية الإسلامية (سابقاً)

الطبعة الثالثة

١٤٣٧ - ٢٠١٦ م

حقوق الطبع محفوظة لوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين



تعديل

د. يوسف محمود العلوي

زياد محمد الكايد

خبير المناهج بوزارة التربية والتعليم

اختصاصي مناهج التربية الإسلامية (سابقاً)

ناصر جاسم الفايز

الاختصاصي الأول لمناهج التربية الإسلامية

للتعليم الثانوي

تصميم الغلاف
والإخراج والتنفيذ

ياسر رفعت





حَضْرَةُ صَاحِبِ الْجَلَالِ الْمَلِكِ حَمْدِ بْنِ عَيْشِي الْخَلِيفَةِ
مَلِكِ مَمْلَكَتِ الْبَحْرَيْنِ اِمْفَدِي





المحتوى

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---------|
| ٧ | المقدمة |

الفصل الأول: الشريعة الإسلامية:

| | |
|----|-------------------------------------|
| ١١ | – أثر الشريعة الإسلامية في المجتمع. |
| ١٦ | – مقاصد الشريعة الإسلامية. |
| | – مصادر الشريعة الإسلامية: |
| ٢٢ | أولاً- القرآن الكريم. |
| ٢٦ | ثانياً- السنة النبوية. |
| ٣١ | ثالثاً- الإجماع. |
| ٣٦ | رابعاً- القياس. |

الفصل الثاني: أصول الفقه:

| | |
|----|-----------------|
| ٤٥ | – الفقه وأصوله. |
| ٤٨ | – الحكم الشرعي. |

الفصل الثالث: مصطلحات أصولية:

| | |
|----|--------------------|
| ٥٩ | – الناسخ والمنسوخ. |
| ٦٦ | – المجمل والمبين. |
| ٧١ | – العام والخاص. |
| ٧٧ | – الأمر والنهي. |

الفصل الرابع: الاجتهاد:

- ٨٥ - حقيقة الاجتهاد.
- ٩١ - أدوار الاجتهاد.
- ٩٧ - اختلاف المجتهدين.

الفصل الخامس: الأئمة الأربعة ومناهجهم في الاجتهاد:

- ١٠٣ ١- الإمامان أبو حنيفة ومالك.
- ١١٠ ٢- الإمامان الشافعي وأحمد.

الفصل السادس: القواعد الفقهية:

- ١١٩ - المقصود بالقواعد الفقهية.
- ١٢١ - نماذج من القواعد الفقهية المشتهرة.

الهقذوة

الحمد لله الذي كرم الإنسان بالقرآن، وعلمه البيان ليفقه في الدين من أراد به خيراً، والصلاة والسلام على من بعثه الله تعالى معلماً وهادياً لخير الدنيا والأخرى، محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع منهجه إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتاب «الشريعة وأصول الفقه» دين ٣٢١، نضعه بين أيدي طلابنا الأعزاء، الذين يطبقون نظام توحيد المسارات في المرحلة الثانوية.

ولما كان علم الشريعة عاماً ومشمولها واسعاً، فقد اخترنا واحداً من تلك العلوم التي ينتظمها عقد الشريعة المتناسق، وهو أصول الفقه لما لهذا العلم من فضل في تأسيس الشريعة على مبادئ عقلية تستخدم التفكير العلمي السليم وخطواته في الوصول إلى حل المشكلات التي تتحدى تفكير الفرد المتعلم في مجال فهم الإسلام وتطبيقه.

ونظراً لطبيعة علم أصول الفقه من حيث اعتماده على المحاجة العقلية والبراهين المنطقية والنصوص النقلية، فقد آثرنا أن نقدمه إلى الطالب في هذه المرحلة بطريقة متدرجة محتوية وأسلوباً حتى يألفه ولا ينفر منه، فيقدم على دراسته والتوسع فيه، ويقتنص المتعة في معاناة البحث والاستقصاء لموضوعاته. ومن هذا المنطلق، منطلق التيسير والتسهيل والتخفيف، جعلنا الموضوعات العامة في الشريعة (مفهومها، وخصائصها، ومقاصدها، ومصادرها، وآثار تطبيقها في المجتمع الإسلامي ... وغيرها) هي معظم المادة العلمية التي يتكون منها الكتاب.

أما الموضوعات الأصولية فقد دارت حول محورين: محور تاريخي نظري مثل: أدوار الاجتهاد وحاجة الأمة إليه، والأئمة الأربعة وطرائق اجتهادهم، ومحور علمي فيه استقراء واستنباط، وتحليل وتفسير، وقد اشتمل على موضوعات: الحكم الشرعي والنسخ وبعض المباحث الأخرى التي وضعناها تحت عنوان «مصطلحات فقهية».

وقد التزمنا - ونحن نعالج موضوعات هذا الكتاب - بجملة من المبادئ التربوية التي تكفل للمكتاب تحقيق أغراضه، ومن أبرز هذه المبادئ ما يلي:

- مراعاة مستوى نضج الطالب ونموه، وبخاصة نموه العقلي، ومحوه المعرفي وقدراته اللغوية.
- اعتماد أقوى الأدلة في الاستشهاد، وأيسرها فهماً على الطالب، والابتعاد عن مواطن الاختلاف بين الفقهاء وعلى وجه الخصوص تلك التي يكون حظها قليلاً في مجالات التطبيق العملي.

- التدرج المنطقي في تقديم المادة وتنظيمها بطريقة تسمح للطالب وتمكنه من فهمها ومراجعتها وتقويمها ذاتياً.
- انسجام المادة مع عدد الساعات المقررة لها في الفصل الدراسي الذي يختار الطالب فيه هذا الكتاب.
- ارتباط مادة الكتاب بالأهداف الخاصة بالمساق، ومحاولتها تحقيق تلك الأهداف بالأنشطة والخبرات التعليمية الملائمة.
- الحرص على دقة المادة العلمية وتوثيقها، وذلك لتسهيل عودة المعلم والطالب إلى مصادرها ومراجعتها للاستئناس والاستزادة.
- وتتميزاً للفائدة، فإننا نرجو من إخواننا المعلمين والطلاب وكل مهتم بالتربية الإسلامية ألا يتوانوا عن تقديم الملاحظات والاقتراحات حول ما قدمناه من محاولات لتوضيح علوم الشريعة وأبحاثها، إذ إن كل جهد بشري محكوم بالنقص والكمال لله وحده.

والله ولي التوفيق

المؤلفان



الفصل الأول:

الشريعة الإسلامية





أثر الشريعة الإسلامية في المجتمع

عرفت البشرية في ماضيها وحاضرها كثيراً من التشريعات، وجريت العديد من الأنظمة والنظريات في مختلف جوانب حياتها، فلم تحقق ذلك الاستقرار والأمن والعدالة الاجتماعية التي كانت تنشدها إلا في رحاب الشريعة الإسلامية.

والسبب الرئيس في ذلك أن الشريعة الإسلامية تكتسب أهميتها، وتحقق آثارها في المجتمع لأنها تستند إلى عقيدة سمحة ترعى الفطرة الإنسانية، وتقدر عقل الإنسان وتحترم رأيه وتحرك فيه دواعي الخير نحو بني البشرية جمعاء.

وعند الحديث عن آثار الشريعة الإسلامية على الفرد والمجتمع، لا ننطلق من تصورات وأفكار عاشت في عقول المنظرين وتصوراتهم دون أن ترى النور، وإنما نصف تطبيقاً حياً وملموساً جربته البشرية فترة طويلة من الزمن، سعدت به واطمأنت له قبل أن تتكالب عليه قوى الشر والعدوان التي أبعدهت عن واقع المسلمين. ومع ذلك، وعلى الرغم من ضخامة الجهود التي بُذلت وما زالت تُبذل لإبعاد المسلمين عن شريعتهم، إلا أنها بقيت فاعلة، ومنذ العصور الإسلامية الأولى في كثير من جوانب حياة المسلمين، فهي مؤثرة وفاعلة في مجال الأحوال الشخصية، من زواج وميراث وحضانة ووصية وغير ذلك، وهي فاعلة ومؤثرة في قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، وهي محل افتخار الإنسان المسلم في اعتقاده وانتسابه وانتمائيه وولائه. وسنقدم في هذا الموقف صورة موجزة عن بعض آثار الشريعة الإسلامية في المجتمع، نوردها ليس على سبيل الحصر، إنما على سبيل التمثيل، تاركين مجال الاستزادة لك - أيها الطالب - لتكتشف الكثير من كنوز هذه الشريعة الغراء وآثارها.

وفيما يلي بعض هذه الآثار التي تترتب على تطبيق الشريعة في المجتمع:

١ - الشعور بالراحة النفسية والطمأنينة القلبية: يشعر المسلمون بالسعادة تملأ نفوسهم عندما يعيشون في ظلال الشريعة الإسلامية، ويرونها تطبق في المجتمع، وذلك لما تتميز به من مرونة ووسطية وتسامح واعتدال، ولأنهم يعلمون أن تطبيق الشريعة عبادة يثاب عليها المسلم. ويقتضى المسلم في حالة قلق وشك وارتياب في معاملاته وممارساته إذا شعر أنه يخالف الشريعة الإسلامية، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيْ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (١).

١ - سورة النساء، آية ٦٥.

٢- **حرص المسلم على الشريعة وزيادة التزامه بها:** لا يفكر المسلم بمخالفة الشريعة أو الخروج على أوامرها، لا في السر ولا في العلن، لأنه إن خالفها علانية فسوف تطبق عليه العقوبات التي ينفذها المسؤول، وإن خالفها في السر فإنه سيعاقب يوم القيامة على مخالفته للمدين بعقوبة أشد. وهذه ميزة للشريعة الإسلامية لا يشاركها فيها قانون من وضع البشر، أو نظام من صنع فئة من الناس. وهذه الميزة تجعل القوانين الإسلامية مهابة ومحترمة، ينفذها المرء المسلم طواعية واختياراً، مما يعود على المجتمع بنعمة الأمن والاستقرار.

٣- **تحقيق المساواة وانتفاء المحاباة:** حرص الإسلام على تقرير مبدأ المساواة بين الناس حرصاً شديداً. ليس في دائرة الاقتصاديات وحدها كما فعلت المذاهب المادية، وإنما في مختلف مجالات الحياة. وهي مساواة في النظرة إلى أصل الإنسان، ومساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ومساواة في التكريم لكل بني البشر، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾^(١). وفي الوقت الذي قرر فيه الإسلام المساواة تقريراً عملياً مطبقاً، فقد حارب المحسوبية والمحاباة (أي تفضيل نفر أو فرد على آخر، لقرابة أو جاه أو غير ذلك). وقصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع ابن عمرو ابن العاص والي مصر، والقبطي معروفة.

نشاط ١:

احك هذه القصة لزملائك في الصف.

وهذا الأثر للشريعة الإسلامية عظيم التأثير على تماسك المجتمع وقوته وازدهاره، فهو يقضي على الظلم والتسلط، ويحقق العدل والخير للناس جميعاً.

٤- **تحقيق التجانس وإرساء دعائم الوحدة بين أفراد المجتمع:** من أهم الأهداف التي يسعى إليها كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية، هو العمل على إيجاد التجانس الثقافي والفكري بين أبناء المجتمع الواحد، لأن ذلك يعطي للمجتمع عزة وقوة، لا يحققها امتلاكه لأفئدة أنواع الأسلحة وأكثرها تطوراً. والشريعة الإسلامية بما تتصف به من قواعد ومبادئ مرنة قادرة على توجيه جميع أفراد الأمة الوجهة الواحدة الصالحة لها ولغيرها مما يؤدي إلى تجانس في الفكر والثقافة وسائر أنواع السلوك الإنساني في المجتمع الواحد.

١- سورة الإسراء، من آية ٧٠.

وينجم عن ذلك التجانس في الفكر والثقافة والسلوك ترسيخ لدعائم الوحدة في المجتمع الإسلامي، ويصبح أبناء هذا المجتمع أمة واحدة متميزة يصدق فيها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(١). وأنها خير أمة بين الأمم بما تدعو إليه من نفع للبشرية وصلاح. وقد قال الله تعالى عنها: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٢).

وينتج عن ذلك أيضاً أن الأمة تشعر باعتزاز وبعتماد بنفسها، لأنها تحتكم إلى شريعة الله المنبثقة عن دينه، وأن الفكر الناشئ عن ذلك هو فكر العلماء والفقهاء من أبنائها، وليس فكراً أجنبياً دخيلاً.

٥- تحصين المجتمع بالقيم النبيلة والأخلاق السامية: إن مجتمع شريعة الإسلام

هو معقل القيم وموطنها، فيه تسود المحبة، وتتحقق الأخوة، وتنتشر الفضيلة بين أبنائه. أساسه التقوى وتقديم الخير للآخرين، وشعاره الأمن والسلام فلا تهدد حياة الناس لأنها هبة من الله سبحانه لهم، ولا يجوز التعدي على ما وهب الله لعباده. وهو مجتمع الأخلاق الفاضلة، فالصدق، والتكامل والتراحم، والتواضع ولين الجانب والابتعاد عن المفاصد الخلقية كالغش والنفاق والربا والتعدي على حقوق النفس والآخرين بالمخدرات والمشروبات الضارة والقمار والانتحار وغيرها، كل ذلك أثر ومأثرة من مآثر الشريعة الإسلامية في المجتمع المسلم. وإن الإنسان وهو ينظر إلى ذلك الصرح العظيم من قيم الشريعة وأخلاقها، يدرك ميزة هذه الشريعة على غيرها، وبخاصة عندما يرى تلك الموبقات والأخلاق الفاسدة، بل وحتى الأمراض الخطيرة التي تفتك بالمجتمعات غير الإسلامية. ولقد قرر علماء الاجتماع أن الأمة إذا فسدت أخلاقها فإنها إلى زوال، ولو طال زمن وجودها.

٦- زيادة الإنتاج ووفرتة: تحث الشريعة على العمل، وتوجب على الحاكم فتح مجالاته أمام المجتمع.

وتهتم بكون العمل نافعا ومنتجا، أما الأعمال التي لا تعود على المجتمع بأي إنتاج أو خير فإن الشريعة تمنعها، كنوادي اللهو غير المباح، والقمار واليانصيب والتعامل بالربا وغير ذلك من أساليب الكسب غير المشروعة والتي لا تفيد المجتمع.

وتحض الشريعة الإسلامية كل فرد قادر في المجتمع على أن تكون له حرفة خاصة به، وذلك حرصاً منها على تقدم المجتمع وزيادة ثرواته.

ولقد عرفت المجتمعات الحرف بأسماء الأسر، فعرفنا الحايك والقرواتي، والصابوني والزجاج... الخ تلك الحرف اليدوية التي مارسناها وما تزال بعض الأسر تمارسها وجميع ذلك بفضل تشجيع الشريعة على العمل.

١- سورة الأنبياء، آية ٩٢.

٢- سورة آل عمران، آية ١١٠.

ومما أكدته الشريعة في مجال زيادة الإنتاج ووفرتة أن يخلص الفرد في عمله وأن يكون أميناً فيه، وأن يكون العمل متقناً. وفي الوقت الذي تشجع الشريعة على الإنتاج وزيادته، وعلى الإخلاص والأمانة والدقة فيه فإنها تشدد على الاقتصاد في النفقة وعدم التبذير والإسراف وهو ما أطلق عليه بعضهم في العصر الحاضر الترشيح في الاستهلاك. فإذا فعلت الأمة ذلك استغنت بذاتها عن غيرها، وحفظت كرامتها، وكانت قدوة لغيرها.

نشاط ٢:

استنتج آثاراً أخرى للشريعة الإسلامية في المجتمع، ودونها في كراستك.

التقويم

- ١ - دعامتا الإسلام، هما: العقيدة والشريعة . فما أثر كل واحدة من هاتين الدعامتين في الأخرى.
- ٢ - بقيت الشريعة مؤثرة في كثير من جوانب الحياة في المجتمعات الإسلامية. مثل بثلاثة من هذه الجوانب. وإلى ماذا ترجع ذلك على الرغم من أن بعض هذه المجتمعات لا يطبق الشريعة الإسلامية؟
- ٣ - من آثار الشريعة الإسلامية في المجتمع:
 - الشعور بالراحة النفسية والطمأنينة القلبية.
 - حرص المسلم على الشريعة وزيادة تمسكه بها.
 - اشرح هذين الأثرين مبينا أهميتهما.
- ٤ - ما المقصود بالتعابير التالية:
 - تنتفي المحاباة في المجتمع عند تطبيق الشريعة الإسلامية.
 - الشريعة الإسلامية تحقق التجانس بين أفراد المجتمع.
 - الاحتراف مبدأ دعت إليه الشريعة الإسلامية.
- ٥ - للشريعة الإسلامية أثر في زيادة الإنتاج ووفرتة. وضح ذلك من خلال ما يلي:
 - أ - موقفها من العمل.
 - ب - أثر الإخلاص والأمانة والالتقان في الإنتاج.
 - ج - ترشيد الاستهلاك والاعتدال في النفقة.
- ٦ - علل المقولة التالية:

«إن تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع يحافظ على حيويتها وبقائها فتية فلا تشيخ» مستعينا بما يلي:

 - تعدد العقائد والنظريات والأفكار.
 - تجدد مشكلات الناس وتعقدتها.
 - تقرير الشريعة للعقل الإنساني واحترامه.

مقاصد الشريعة الإسلامية

إن للشريعة الإسلامية مقاصد معينة، أرادها الله سبحانه وتعالى، وهي في مجموعها فوائد ومصالح ومنافع للناس، ولم يفرض الله سبحانه على عباده شيئاً لتعجيزهم، وإنما لما فيه صلاحهم في الدنيا والآخرة. وما أنزل الله تعالى الشرائع وأرسل الرسل إلا لإقامة نظام البشر على الحق والعدل، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^(١). وإذا أمعنا النظر في القرآن الكريم والسنة الصحيحة، تيقنا أن أحكام الشريعة الإسلامية ترجع كلها للصلاح العام للمجتمع والأفراد، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾^(٣). ومن السنة قوله ﷺ: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(٤)، وقوله: (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه...)^(٥).

تعريف المقاصد الشرعية:

والمقاصد الشرعية هي: معان حقيقية تدرك العقول السليمة ملاءمتها للمصلحة أو منافرتها لها، أي تكون جالبة نفعاً عاماً، أو دافعة ضرراً عاماً كإدراك كون العدل نافعاً، وكون الاعتداء على النفوس ضاراً.

مقاصد الشريعة الإسلامية في التشريع:

ويجب أن نعلم علم اليقين أن مقاصد الشريعة في التشريع حفظ نظام العالم وضبط تصرف الناس فيه على وجه يعصم من الفساد والهلاك، ويكون ذلك بتحصيل المصالح، واجتناب المفاسد، بغية إسعاد البشرية في الدنيا والآخرة.

١- سورة الحديد، من آية ٢٥.

٢- سورة المائدة، من آية ٦.

٣- سورة البقرة، من آية ٢٠٥.

٤- أخرجه البخاري ومسلم.

٥- أخرجه مسلم وأحمد.

أصناف مقاصد الشريعة:

يمكن تصنيف مقاصد الشريعة إلى ثلاثة أصناف: (الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات).

أ – المصالح الضرورية (الضروريات):

هي التي يتوقف عليها قيام مصالح الناس في حياتهم الدينية والدنيوية، وإذا فقدت لم يستقم أمر هذه المصالح، وتحولت حالة الأمة إلى فساد واختلال، وتصير أحوالها شبيهة بالأنعام، وتصبح أمور الدين انحرافاً وفوضى، وأمور الدنيا خسارة وضياعاً. وقد حصر العلماء الضروريات في خمسة أمور وسموها الضروريات الخمس، وهي: حفظ النفس، والعقل، والدين، والنسل، والمال. واعتبروا كل ما من شأنه تحقيقها ضرورياً كذلك، حيث لا تستقيم الحياة إذا تعرضت إحدى هذه الضروريات للتعدي عليها أو الانتقاص منها.

قال الإمام الغزالي: (وتحريم تفويت هذه الأصول الخمسة يستحيل أن لا تشتمل عليه ملة ولا شريعة أريد بها إصلاح الخلق. وقد علم بالضرورة كونها مقصودة للشرع لا بدليل واحد وأصل معين، بل بأدلة خارجة عن الحصر)^(١).

فالمحافظة على كل واحد من هذه الأصول الخمسة يكون حفظاً للمصالح الضرورية:

١- فالمحافظة على الدين: وتكون بالفهم الصحيح له، والامتناع لأوامره ونواهيه، والدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، والدفاع عنه بالوسائل الشرعية التي تحفظه وترفع رايته.

٢- المحافظة على النفس: تكون بحفظ الأرواح من التلف قبل وقوعه مثل مقاومة الأمراض السارية. وقد منع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الجيش من دخول الشام عندما كان الطاعون منتشراً في بلد اسمه (عمواس). وقد شرع القصاص محافظة على النفس الإنسانية وإبقاء لها، وكان هذا القصاص حقاً لولي القتل، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾^(٢).

١- المستصفي للغزالي.

٢- سورة الإسراء، من آية ٣٣.

وفي مشروعية القصاص قضاء على فكرة الثأر التي كانت متحكمة في الجاهلية، والتي كانت تسبب الكثير من إهدار الدماء، وجاء القرآن يبين أن القصاص ليس حفظاً لحق المقتول فحسب، ولكنه حقن للدماء أيضاً في المجتمع وحياة لأفراده، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١). ويلحق بحفظ النفس حفظ بعض أطراف الجسد من الإتلاف، مثل: الأطراف التي جعلت في إتلافها خطأ الدية كاملة.

نشاط ١:

استنتج أحكاماً أخرى حافظت بها الشريعة الإسلامية على النفس البشرية.

٣- والمحافظة على العقل: تكون بحفظ عقول الناس من أن يدخل عليها أي خلل؛ لأن دخول الخلل على العقل يؤدي إلى فساد عظيم من عدم الانضباط في التصرف والسلوك. ومن هنا فقد حرم الله الخمر وفرض حداً معيناً عقوبةً لشاربها، قال عز وجل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٢). وقال الرسول ﷺ: (كل مسكر خمر وكل خمر حرام)^(٣).

ولذلك يجب حماية الأمة من كل ما يذهب العقل مثل الحشيشة والأفيون والمورفين والكوكايين والهيروين... الخ، بين أفرادها إذا أرادت أن تحيا حياة كريمة وتحافظ على هذه الجوهرة التي حبانا الله إياها، وميزنا بها عن سائر مخلوقاته، ألا وهي العقل.

نشاط ٢:

وضع الإسلام الأحكام الكثيرة التي تهدف إلى تغذية العقل وتهيئة الفرص أمامه للعلم والعمل والإبداع والاختراع. تحدث عن بعضها.

١- سورة البقرة، آية ١٧٩.

٢- سورة المائدة، آية ٩٠.

٣- أخرجه البخاري ومسلم.

٤- والمحافظة على النسل: تكون بحفظ الأنساب من الاختلاط والتعطيل، عن طريق مشروعية الزواج كما بين ذلك الرسول ﷺ بقوله: (تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإني مٌباهٍ بكم الأُم يوم القيامة)^(١). وتحريم الزنا ومشروعية الحد عقوبةً لفاعله، وصوناً للنسب والعرض.

وهناك أحكام كثيرة تتعلق بالمحافظة على النسل، تهدف منها الشريعة إلى سد كل المنافذ الموصلة إلى الجريمة التي تؤدي إلى الاستهانة بأمر النسل بجانب ما فيها من الهدم الخلقي مثل: تحريم إسقاط الجنين، وترتيب الدية على قتله وهو في بطن أمه.

٥- والمحافظة على المال: تكون بحفظ أموال الأمة من الضياع والإتلاف. ومن أجل ذلك حُرمت السرقة وشرع حدها، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ..﴾^(٢). كما حرمت الشريعة الكسب غير المشروع كالربا، والميسر، والاحتكار، وأكل المال بالباطل، وكثير من البيوع المنهي عنها.

ورسمت الطريق السديد للكسب المشروع بالعقود والمعاملات المباحة لصيانة الحقوق والأموال، وبينت سبل الإنفاق الصحيحة، وحجرت على السفهاء. وشرعت العقوبات والضمانات لحفظ الأموال وصيانتها فيعاقب المحتكر - على سبيل المثال - بثلاث عقوبات هي:

- عقوبة أخروية هي: عذاب شديد يوم القيامة.
- عقوبة قضائية هي: مصادرة الأموال المحتكرة وبيعها بثمان المثل.
- عقوبة تعزيرية هي: للحاكم يعاقبه بها أمام الناس.

ب - المصالح الحاجية (الحاجيات):

أما المصالح الحاجية: فهي التي يكون في تحقيقها رفع الحرج عن الناس فقط فلو فاتت هذه المصالح لا يضطرب نظام الحياة، ولا تختل أمور الناس الدينية والدنيوية، ولكن ذلك يوقعهم في شيء من الشدة والضيقة.

واليسر ورفع الحرج مصلحة رعاها الشارع حق رعايتها، فقد شرع الله أنواعاً من العبادات والمعاملات حفاظاً عليها، وعلى سبيل المثال:

١- رواه الإمام أحمد.

٢- سورة المائدة، من آية ٣٨.

- نرى أن الرباعية من الصلوات أباح الشارع قصرها إلى اثنتين في السفر، كما جاء في قوله تعالى:
- ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾^(١).
- وفي شأن الصوم: نرى بجانب فرض الصوم في رمضان على المكلف، شرع الله الفطر للمريض والمسافر على أن يقضي فيما بعد، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ﴾^(٢).
- وفي شأن المعاملات: نرى أن الله أحل البيع وحرّم الربا، وفي ذلك حاجة ماسة تتحقق للناس، ودفع للخرج عنهم. قال تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾^(٣).

تنبيه:

معظم قسم المباح في المعاملات يرجع إلى الحاجيات.

ج – المصالح التحسينية (التحسينيات):

وهي التي لم يقصد بها ما قصد في سابقتها، من المحافظة على ما به تقوم الحياة، وما به تيسر أمور الناس ويندفع عنهم الخرج. وإنما يقصد بها ما وراء ذلك من الأخذ بالآداب ومحاسن العادات التي تساعد المجتمع على التسامي في التعامل وطرق العيش. وهذه مصالح اعتبرها الشارع وقام الدليل الشرعي على رعايتها والتعامل بها كالذي نراه من أمر النبي ﷺ بالنظافة، وحثه على لبس الجديد أيام العيد، ولباس الأبيض النظيف أيام الجمع، ومن أجل تحقيق هذه المصالح أيضاً: حُرمت الخبائث من المطاعم، وكُرِه أكل ما له رائحة كريهة.

وهكذا فما كان ضرورياً: فهو من الضروريات، وما كان مكماً ومتمماً: فهو من التحسينيات، وما كان بينهما: فهو من الحاجيات^(٤).

١- سورة النساء، من آية ١٠١.

٢- سورة البقرة، من آية ١٨٥.

٣- سورة البقرة، من آية ٢٧٥.

٤- قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ج ١.

التقويم

١. عرّف المقاصد الشرعية.
٢. بين مقاصد الشريعة الإسلامية في التشريع.
٣. قسم العلماء مقاصد الشريعة الإسلامية ثلاثة أقسام كلية هي:

- *
- *
- *

٤. وضح كيف تتم المحافظة على:

- الدين.
- النفس.
- العقل.

٥. اذكر ثلاث صور لأكل المال بالباطل.

٦. عدد ثلاثة بيوع نهى عنها الإسلام.

٧. يعاقب المحتكر بثلاث عقوبات هي:

- *
- *
- *

٨. ما المقصود بالمصالح الحاجية؟

٩. وازن بين المصالح الضرورية والتحسينية من حيث: المرتبة، والأهمية، مع التمثيل.

١٠. صنف الأمور التالية وفق المقاصد الشرعية الثلاث:

- دفع الصايل (وهو من يهاجمك بسلاح يريد قتلك). ()
- اتخاذ الزينة والتطيب يوم الجمعة. ()
- اقتناء السيارة. ()
- استقدام العاملات في المنازل. ()
- صبغ الشعر. ()
- قطع الإصبع الزائدة عن الخمس. ()
- كيّ الملابس قبل لبسها. ()

مصادر الشريعة الإسلامية

مصادر الشريعة الإسلامية أربعة، وهي:

١. القرآن الكريم.

٢. السنة النبوية.

٣. الإجماع.

٤. القياس.

وفيما يلي تفصيل لهذه المصادر الأربعة:

أولاً - القرآن الكريم

أنواع الأحكام في القرآن الكريم:

إن المتتبع للأحكام الشرعية الواردة في القرآن لا يجدها تخرج عن الأنواع الثلاثة التالية:

أ) أحكام اعتقادية: وهي المتعلقة بما يجب تصديقه كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر. وهذه الجوانب من العقيدة الإسلامية هي الفاصل بين الإيمان والكفر.

ب) أحكام أخلاقية: وهي كل ما يتعلق بما يجب التحلي به من كريم الأخلاق وحميد الصفات، وما يجب تجنبه من الرذائل إن قولاً وإن عملاً.

ج) أحكام عملية: تتعلق بما يصدر عن المكلف من أقوال أو أفعال أو عقود وتصرفات وهذا النوع هو المقصود الوصول إليه بعلم أصول الفقه.

والأحكام العملية في القرآن الكريم تشتمل على نوعين من الأحكام هما:

- ١ - أحكام العبادات: من صلاة وصيام وحج وزكاة ونذر ويمين وغيرها من العبادات التي تنظم علاقة الإنسان بربه.
- ٢ - أحكام المعاملات: من عقود وتصرفات وجنایات وعقوبات وغيرها مما يقصد بها تنظيم علاقة المكلفين بعضهم ببعض سواء أكانوا أفراداً أم جماعات. وقد تنوعت أحكام المعاملات إلى الأنواع التالية:

- أحكام الأحوال الشخصية، وهي التي تتعلق بالأسرة وعلاقة الزوج بزوجته، والمحرمات من النساء، وأحكام الطلاق والظهار والعدة... الخ. وآياتها في القرآن ما يقرب من سبعين آية.
- الأحكام المدنية، وهي التي تتعلق بمعاملات الأفراد من بيع ورهن ومدائنة وكفالة وإجارة وشركة ويقصد بها تنظيم علاقات الأفراد المالية. وآياتها في القرآن نحو سبعين آية.
- الأحكام الجنائية، وهي التي تتعلق بالجرائم والعقوبات، ويقصد بها حفظ حياة الناس وأموالهم وأعراضهم. وآياتها في القرآن نحو ثلاثين آية.
- الأحكام الدولية، وهي التي تتعلق بمعاملة الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول في السلم والحرب، وبمعاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية. وآياتها نحو خمس وعشرين آية.
- أحكام المرافعات، وهي التي تتعلق بالقضاء وأدلة البيّنات، ويقصد بها تحقيق العدل بين الناس. وآياتها نحو ثلاث عشرة آية.
- الأحكام الدستورية. وهي التي تتعلق بنظام الحكم وأصوله، ويقصد بها تحديد علاقة الحاكم بالمحكوم، وبيان ما للأفراد والجماعات من حقوق. وآياتها نحو عشر آيات.

دلالة آيات القرآن الكريم:

تنقسم نصوص القرآن من جهة دلالتها على ما تضمنته من الأحكام قسمين هما:

الأول- القطعي الدلالة: وهو ما دل على معنى متعين فهمه منه ولا يحتمل تأويلاً، ولا مجال لفهم معنى غيره مثل قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ أَرْبُعٌ مِّمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾^(١)، فهذا قطعي الدلالة على أن فرض الزوجة الربع إن لم يكن لزوجها المتوفى ولد والثلث إن كان له ولد. وكقوله تعالى: ﴿أَزْوَاجُهُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٢)، وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٣).

الثاني- الظني الدلالة: وذلك إذا كان النص محتملاً لأكثر من معنى، ويمكن أن يراد منه أحد المعاني دون الآخر، لأن المراد منها غير متعين فصارت بهذا مجالا للبحث والاجتهاد، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في

١- سورة النساء، الآية ١٢.

٢- سورة النور، الآية ٢.

٣- سورة النور، الآية ٤.

عدة المرأة المطاوعة: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ فَإِنَّ لفظ القرء في اللغة مشترك بين معنيين فيطلق على الطهر وعلى الحيض، فالنص دلّ على أنّ المطلقات يتربصن ثلاثة قروء فيحتمل أن يراد ثلاثة أطهار ويحتمل أن يراد ثلاث حيضات، فهو ليس قطعي الدلالة على معنى واحد من المعنيين ولهذا اختلف المجتهدون في عدة المطاوعة فمنهم من ذهب إلى أنها ثلاث حيضات، ومنهم من ذهب إلى أنها ثلاثة أطهار.

تنبيه:

قد يكون النص القرآني قطعي الدلالة باعتبار معين، وقد يكون ظني الدلالة باعتبار. آخر فيكون الحكم بالاعتبار الأول قطعياً، وبالاعتبار الثاني ظنياً. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. فإنه يدل على قطعية أصل المسح للرأس في الوضوء. وظنية المقدار الواجب مسحه من الرأس؛ ولهذا نلاحظ اتفاق الفقهاء على الحكم الأول وهو مسح الرأس واختلافهم في الحكم الثاني وهو المقدار الواجب مسحه من الرأس.

الفرق بين القسمين:

| الظني الدلالة | القطعي الدلالة |
|--|-----------------------------|
| من أنكر فيه فهماً تحمله الآية كما تحتمل غيره لا يكون كافراً. | بمنزلة العقائد، يكفر منكروه |
| كل مجتهد يتبع فيه ما ترجح عنده، كما أن المقلد يتبع فيه من شاء أن يقلده | يجب على الجميع اتباعه |

تنبيه:

ترتب على القسم الثاني مرونة في التشريع الإسلامي سايرت مختلف الأزمنة، وأوجدت حلولاً عملية تراعي تطور المجتمعات البشرية. وما تعدد المذاهب الإسلامية واختلاف آراء الفقهاء إلا ثمرة من ثمار ذلك.

١- سورة البقرة، الآية ٢٢٨.

٢- سورة المائدة، الآية ٦.

التقويم

١- مصادر الشريعة الإسلامية هي:

- أ)
- ب)
- ج)
- د)

٢- تنوع الأحكام الشرعية الواردة في القرآن الكريم إلى ثلاثة أنواع، بينها.

٣- اذكر متعلقات الأحكام التالية:

- أحكام الأحوال الشخصية.
- الأحكام الجنائية.
- الأحكام الدستورية.

٤- وضح الفرق في المعنى بين قولنا: قطعي الثبوت، وقطعي الدلالة.

٥- قارن - في نقطتين - بين النص القرآني قطعي الدلالة، والنص القرآني ظني الدلالة.

٦- إيت بدليلين من القرآن الكريم أحدهما ظني في دلالاته على المعنى المراد، والآخر قطعي في دلالاته

على المعنى المقصود.

٧- قد يكون النص القرآني قطعي الدلالة باعتبار، وظني الدلالة باعتبار آخر. مثل ذلك بمثال.

ثانياً- السنة النبوية الشريفة

السنة لغة:

مرَّبَّك في مقرر القرآن الكريم والسنة النبوية (دين ١٠٣) أن السنة لغةً هي الطريقة والسيرة، سواء أكانت محمودة أم مذمومة. وقد ورد استعمالها في القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي بهذا المعنى. ففي القرآن الكريم يقول الله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا نَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾^(١). وقال رسول الله ﷺ: (من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء)^(٢).

السنة اصطلاحاً:

عند علماء الأصول: ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير. وعند الفقهاء: ما يقابل الفرض.

ويطلق لفظ السنة في مقابلة البدعة فيقال: فلان على سنة إذا عمل وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، سواء كان ذلك مما نص عليه الكتاب أم لا. ويطلق على ما عمل عليه الصحابة رضوان الله عليهم، سواء وجد ذلك في الكتاب والسنة أم لا لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهاداً مجتمعاً عليه منهم. ويدل على هذا قوله ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي). وبالمقابل يقال: فلان على بدعة، إذا عمل على خلاف الكتاب أو السنة.

أقسام السنة بحسب ماهيتها وحققتها:

تنقسم السنة بحسب ماهيتها وحققتها ثلاثة أقسام:

١- السنة القولية: وهي الأحاديث التي قالها رسول الله ﷺ في المناسبات المختلفة والأغراض المتعددة مثل قوله ﷺ: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(٣).

١- سورة الإسراء، الآية ٧٧.

٢- رواه مسلم.

٣- متفق عليه.

- ٢- السنة الفعالية: وهي ما صدر عنه ﷺ من الأعمال كالصلاة والحج. وقد قال الرسول ﷺ: (صاوا كما رأيتموني أصلي)، وقال: (خذوا عني مناسككم).
- ٣- السنة التقديرية: وهي كل ما سمعه الرسول ﷺ أو رآه، أو بلغه عن أحد أصحابه، مما يقع من أمور الناس، وسكت عنه، أو أظهر علامة الرضا، ولم يبد عليه علامة إنكاره. والأمثلة على ذلك كثيرة منها إقراره صلوات الله وسلامه عليه اشتراك المرأة في القتال.

علاقة السنة بالقرآن الكريم:

السنة هي المصدر الثاني للتشريع وعلاقتها بالقرآن الكريم يمكن تلخيصها في أمور ثلاثة:

- ١- أنها قد تأتي موافقة ومؤكدة حكماً جاء في القرآن كالأحاديث الداعية إلى التوحيد والناهية عن الشرك بالله وشهادة الزور وعقوق الوالدين. ومن أمثلة ذلك: عن جابر رضي الله عنه قال: (لعن رسول الله ﷺ آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهده، وقال: هم سواء)^(١)، فقد جاء هذا الحديث مؤكداً لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٢).
- ٢- أنها قد تأتي مبينة لمجمل الكتاب أو مخصصة لعامه أو مقيدة لمطلقه. ومن أمثلة ما جاء مبيناً للمجمل الأحاديث التي بينت كيفية الصلاة وأوقاتها وعدد صلوات كل يوم وعدد ركعات كل صلاة. وكذلك الأحاديث التي بينت نصاب الزكاة في كل نوع من أنواع الزكاة، فإن هذه الأحاديث قد بينت الإجمال الوارد في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٣).
- ومن أمثلة تخصيص العام قوله ﷺ: (لا يرث القاتل) فإنه مخصص لعموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾^(٤)؛ لأن الآية تدل على أن كل ولد وارث سواء كان قاتلاً أو غير قاتل، فجاءت السنة وخصصت هذا العموم بغير القاتل.
- ومثل تقييد المطلق، تقييده عليه الصلاة والسلام اليد في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٥) بيد السارق اليمنى من الرسغ.

١- أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي.

٢- سورة البقرة، من الآية ٢٧٥.

٣- سورة البقرة، الآية ٤٣.

٤- سورة النساء، الآية ١١.

٥- سورة المائدة، الآية ٣٨.

٣- أنها قد تعرض أحكاماً جديدة، فتكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه. ومن أمثلة ذلك: تحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخالب من الطير، ووجوب زكاة التجارة.

حجية السنة:

السنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وجاحد العمل بها كافر بإجماع الأمة لأنه جاحد لأمر الله. وقد نبه الرسول الكريم إلى خطورة ترك العمل بسنته، وبين أن السنة أساس في فهم الإسلام وتطبيقه والتزام مبادئه، وأن المسلم لا يكون مسلماً إذا ترك السنة، فقال ﷺ: (يوشك أن يقعد الرجل متكئاً على أريكته، يحدث بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه، ألا وإن ما حرّم رسول الله مثل ما حرّم الله) (١).

ويمكن تلخيص الأدلة من القرآن على حجية السنة وأنها مصدر للتشريع فيما يلي:

أ) التصريح بأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى وإنما هو وحي من الله. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (٢).

ب) الأمر بطاعة الرسول ﷺ. قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ (٣).

ج) جعل طاعة الرسول ﷺ طاعة لله عز وجل. قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (٤).

د) الأمر باتباع ما يأتي به الرسول ﷺ. قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (٥).

هـ) وجوب رد كل ما يتنازع فيه بين المسلمين إلى كتاب الله وإلى سنة رسول الله ﷺ. قال تعالى:

﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٦).

١- رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

٢- سورة النجم، الآية ٣.

٣- سورة آل عمران، الآية ٣٢.

٤- سورة النساء، الآية ٨٠.

٥- سورة الحشر، الآية ٧.

٦- سورة النساء، الآية ٥٩.

مرتبة السنة في التشريع:

مرتبة السنة في التشريع تلي مرتبة القرآن الكريم، بحيث أن المجتهد يرجع إلى السنة للبحث عن حكم واقعة إذا لم يجد في نصوص القرآن حكم تلك الواقعة؛ لأن القرآن الكريم أصل التشريع الإسلامي ومصدره الأول.

ومما يؤكد أن مرتبة السنة تلي مرتبة القرآن، حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما أرسله الرسول ﷺ قاضياً إلى اليمن حيث بين معاذ رضي الله عنه أن السنة النبوية الشريفة هي مرجعه الثاني بعد القرآن في معرفة أحكام الإسلام.

نشاط:

ابحث عن هذا الحديث، وناقشه مع زملائك في الصف.

التقويم

- ١- عرّف السنة لغةً واصطلاحاً.
- ٢- صنف ما يأتي وفقاً لماهية السنة وحققتها:
 - موافقة الرسول ﷺ لما فعله أحد الصحابة عند عدم إعادته الصلاة التي صلاها بتيمم ثم وجد الماء. ()
 - قال رسول الله ﷺ: من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار، وحرّم عليه الجنة. فقال له رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله؟ قال: «وإن كان قضيماً من أراك». ()
 - البيوع التي تولاهها النبي ﷺ. ()
- ٣- وضح معنى كلمة "سنة" فيما يأتي:
 - قراءة سورة قصيرة بعد الفاتحة في الصلاة سنة.
 - السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.
- ٤- يدعو البعض إلى الاختصار على كتاب الله في التشريع. فما رأيك في هذه الدعوة؟ وكيف ترد عليها؟
- ٥- بين ثلاثة من الأدلة على حجية السنة وأنها مصدر من مصادر التشريع.

اختر أحد النشاطين الآتين:

- ١- ارجع إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، واستخرج منه الآيات التي تشتمل على كلمة "سنة".
- ٢- عد إلى كتاب أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة، واكتب منه عن مقام السنة بالنسبة للقرآن الكريم.

ثالثاً- الإجماع

معنى الإجماع في اللغة:

الإجماع في اللغة يحتمل معنيين:
الأول: الاتفاق، يقال أجمع القوم على كذا أي اتفقوا عليه.
والثاني: العزم على الأمر، يقال: أجمع فلان على كذا، أي عزم عليه. وفي الحديث: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»^(١) أي من لم يعزم عليه.

معنى الإجماع في الاصطلاح:

الإجماع اصطلاحاً: اتفاق جميع مجتهدي الأمة بعد النبي ﷺ على حكم شرعي لأمر من الأمور. فإذا وقعت حادثة وعُرضت على جميع المجتهدين من الأمة الإسلامية واتفقوا على حكم واحد فيها سمي اتفاقهم إجماعاً، واعتبر إجماعهم على حكم واحد فيها دليلاً على أن هذا الحكم هو الحكم الشرعي في تلك الواقعة.
وقيل في التعريف «بعد النبي ﷺ»؛ لأنه لا وجود للإجماع في حياة الرسول ﷺ، لأن الرسول ﷺ إما أن يوافق المجمعين أو يخالفهم، فإن وافقهم على الحكم، ثبت الحكم بالسنة بالإجماع، وإن خالفهم فلا عبرة باتفاقهم ولا يكون إجماعاً.

أركان الإجماع:

- ١- وجود عدد من المجتهدين في عصر وقوع الحادثة، فلو خلا وقت من وجود عدد من المجتهدين أو وجد مجتهد واحد فلا ينعقد الإجماع.
- ٢- أن يتفق جميع المجتهدين من المسلمين على الحكم الشرعي في الواقعة، لأن الإجماع لا ينعقد إلا باتفاق جميع المجتهدين حول حادثة ما.
- ٣- يكون الاتفاق بإبداء كل واحد منهم رأيه صريحاً في الواقعة. سواء أكان إبداء الرأي منفرداً أم بوجود الجميع.

١- رواه الترمذي.

حجة الإجماع:

يعتبر الإجماع حجة شرعية، والدليل على ذلك ما يلي:

- ١- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١)، فكما أمر الله المؤمنين بطاعته وطاعة رسوله أمرهم بطاعة أولي الأمر منهم، وانفط الأمر عام يشمل الأمر الديني والأمر الدنيوي، وأولو الأمر الدنيوي هم الحكام المسلمون وأولو الأمر الديني هم المجتهدون وأهل الفتيا. فإذا أجمع أولو الأمر في التشريع وهم المجتهدون على حكم وجب اتباعه وتنفيذ حكمهم امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾^(٢).
- ٢- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٣). فهذا النص يُحرّم اتباع سبيل غير المؤمنين، وإذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراماً فإن اتباع سبيل المؤمنين واجب.
- ٣- الأحاديث الواردة بأن الأمة لا تجتمع على ضلالة، وبأن ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن. قال رسول الله ﷺ: (لا تجتمع أمتي على ضلالة)^(٤).
- ٤- أجمعت الأمة الإسلامية منذ وفاة الرسول ﷺ إلى الآن على أن الإجماع يعتبر حجة شرعية، ولا يعقل أن تجتمع هذه الأمة، التي هي أكرم الأمم على الله تعالى، على أمر يخالف الشريعة.

أنواع الإجماع:

أ - الإجماع من جهة الدلالة على حكمه نوعان:

- ١ - القطعي: وهو ما يُعلم وقوعه من الأمة بالضرورة، كالإجماع على الصلوات الخمس والحج والزكاة وتحريم الزنا. وهذا النوع لا أحد ينكر ثبوته ولا كونه حجة، ويكفر مخالفه إذا كان ممن لا يجهره.

١- من الآية ٥٩ من سورة النساء.

٢- من الآية ٨٣ من سورة النساء.

٣- الآية ١١٥ من سورة النساء.

٤- رواه الترمذي.

٢- **الظني**: وهو ما لا يعلم إلا بالتتبع والاستقراء. وقد اختلف العلماء في إمكان ثبوته، وأرجح الأقوال في ذلك رأي شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «والإجماع الذي ينضبط ما كان عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة».

ب- من جهة كيفية حصوله نوعان:

١- **الإجماع الصريح**: وهو أن يتفق مجتهدو العصر على حكم واقعة بإبداء كل منهم رأيه صراحةً بفتوى أو قضاء، أي أن كل مجتهد يصدر منه قول أو فعل يعبر صراحةً عن رأيه. مثال ذلك: أن يصلوا على الجنائز بأربع تكبيرات لا يزيد بعضهم عليها ولا ينقص. أو يتفقوا على ترك شيء نحو أن يتركوا الأذان في صلاة العيد أو نحو ذلك، فيكون إجماعاً على أنه غير واجب فيه، وهذا الإجماع حجة شرعية في مذهب الجمهور.

٢- **الإجماع السكوتي**: وهو أن يبدي بعض مجتهدي العصر رأيهم صراحةً في الواقعة بفتوى أو قضاء، ويسكت باقيهم عن إبداء رأيهم فيها بموافقة ما أبدي فيها أو مخالفته. كما إذا قال بعضهم: صلاة الكسوف مشروعة. فانتشر هذا القول فيهم ولم ينكره أحد منهم، كان إجماعاً على شرعيتها.

وفي هذا النوع من الإجماع خلاف:

ف قيل: يكون إجماعاً.

وقيل: يكون حجةً لا إجماعاً.

وقيل: ليس بإجماع ولا حجة.

وقيل: إذا قال بعض المجتهدين قولاً أو فعلاً واشتهر ذلك بين أهل الاجتهاد ولم ينكروه مع قدرتهم على الإنكار وانقرضوا قبل الإنكار فهو إجماع؛ لأن استمرار سكوتهم إلى الانقراض مع قدرتهم على الإنكار دليل موافقتهم. وهذا أقرب الأقوال.

نماذج من التشريع به:

١. حين فتح المسلمون العراق والشام في عهد الخليفة الثاني عمر من الخطاب رضي الله عنه رأى بعض الصحابة تقسيم الأراضي على الفاتحين، ورأى آخرون من بينهم عمر عدم تقسيم الأراضي على الفاتحين ووقفها على المسلمين، وتركها بأيدي أهلها، مع وضع الخراج عليها فيكون مورداً للمسلمين ينفق

منه على الجند والعمال والقضاة والأرامل واليتامى والمحتاجين وينتفع به أول المسلمين وآخرهم. وبعد أن احتدت المناقشة أقروا الرأي الثاني وهو عدم التقسيم وصدر إجماع من الصحابة بذلك الحكم.

٢. بطلان زواج المسلمة بغير المسلم.

٣. الإخوة والأخوات لأب يقومون في الميراث مقام الأشقاء إن لم يكن أشقاء.

٤. تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

٥. تحريم الانتفاع بشحم الخنزير.

٦. توريث الجدة أو الجدات السدس في الميراث.

٧. حجب ابن الابن من الإرث بالابن.

التقويم

- ١- عرّف الإجماع لغة واصطلاحاً.
- ٢- ثبتت شرعية الإجماع بالقرآن والسنة وإجماع الأمة. وضح ذلك من خلال الأدلة.
- ٣- للإجماع أركان هي:
 -
 -
 -
- ٤- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (X) أمام العبارة غير الصحيحة فيما يأتي مع التعليل:
 - () ندرة المخالفين أو مخالفة مجتهد واحد لا تؤثر في تحقق الإجماع.
 - () لو لم يكن في العصر إلا مجتهد واحد رأى في أمر رأياً كان قوله إجماعاً.
 - () لا عبرة بموافقة غير المجتهدين أو مخالفتهم في الإجماع.
 - () لا وجود للإجماع في حياة الرسول ﷺ.
 - () اتفاق مجتهدي الحرمين فقط على الحكم الشرعي في واقعة ينعقد به الإجماع.
- ٥- بين أنواع الإجماع من حيث دلالاته على الحكم.
- ٦- يرى بعض العلماء أن الإجماع السكوتي ليس إجماعاً، بينما يرى آخرون من العلماء أنه إجماع. ابسط القول في هذه المسألة مع توضيح ما تعتقد أنه الأكثر صواباً.
- ٧- اذكر بعض النماذج للتشريع بالإجماع.

اختر أحد النشاطين الآتيين:

- ١- عد إلى كتاب أصول الفقه الإسلامي للمدكتور بدران أبو العينين واذكر منه بعض النماذج للتشريع بالإجماع.
- ٢- عد إلى كتاب أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة واستخرج منه بعض شروط الإجماع.

رابعاً- القياس

القياس لغة:

التقدير والمساواة، يقال: قست الثوب بالمتر. أي: قدرته به. كما يقال: فلان لا يقاس بفلان في علم أو خلق أو دين. أي: لا يساويه.

واصطلاحاً:

إلحاق أمر بآخر في الحكم الشرعي لاتحاد بينهما في علة ذلك الحكم. فإذا ورد في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ أو انعقد الإجماع على حكم من الأحكام، ونظر المجتهد في هذا الحكم فتوصل إلى العلة والمعنى الذي من أجله شرع ذلك الحكم، ثم عرضت للمجتهد بعد ذلك حادثة لم يرد حكمها في نص ولا إجماع، لكن توجد فيها تلك العلة التي توصل إليها المجتهد في الحكم المنصوص أو المجمع عليه، فحينئذ يلحق المجتهد غير المنصوص عليه بما نصّ عليه ويسوي بينهما في الحكم لاشتراكهما في علة ذلك الحكم.

نماذج من التشريع به:

١- قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٥) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّوَابِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ (١)، فدلّت الآياتان على تحريم الخمر، وبيّنت الآية الثانية العلة التي من أجلها حرّمت وهي المفاسد الدينية والدينيوية التي تنشأ عن الإسكار.

فإذا عرض للمجتهد حكم النبيذ أو أي شراب آخر فوجد أنه مسكر وأنه تتحقق فيه علة الخمر فيحكم بحرمة النبيذ أيضاً بالقياس على الخمر، فيكون الخمر مقيساً عليه وأصلاً، والنبيذ مقيساً وفرعاً، والإسكار هو العلة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه، والتحريم هو حكم القياس.

١- الآيتان ٩٠، ٩١ من سورة المائدة.

٢- رواه الترمذي وابن ماجه والدارمي وأبو داود وأحمد.

٢- قال رسول الله ﷺ: (لا يرث القاتل)، فدلّ هذا الحديث على حرمان الوارث الذي قتل مورثه، من الميراث. وقد بحث المجتهد عن علة هذا الحرمان فوقف على أن علة النهي هي أن القاتل استعجل الميراث قبل أو أنه فعاقبه الشارع بحرمانه.

ثم عرض للمجتهد حكم قتل الموصى له الموصي ولم يرد في حكم ذلك نص ولا إجماع، ووجد أن الموصى له إذا قتل الموصي يكون مستعجلاً الشيء قبل أو أنه وهي نفس العلة التي من أجلها حرم من قتل مورثه من الميراث، فقياس قتل الموصى له الموصي على من قتل مورثه لاشتراكهما في العلة وهي استعجال الشيء قبل أو أنه، فيكون قتل الوارث مورثه هو الأصل المقيس عليه، وقتل الموصى له الموصي هو الفرع أو المقيس، واستعجال الشيء قبل أو أنه هو العلة التي شرع الحكم لأجلها، والحرمان من الحق بعد ثبوت سببه هو الحكم.

٣- قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١)، فقد نهت الآية عن البيع وقت النداء لصلاة الجمعة لعلة هي الشغل عن الصلاة.

ولما كانت الإجارة والرهن وغيرها من العقود والأعمال إذا مارسها الشخص وقت النداء لصلاة الجمعة توجد فيها العلة المذكورة، وهي الشغل عن الصلاة، فتأخذ هذه العقود حكم البيع وقت النداء وتكون مكروهة. فالبيع وقت النداء هو الأصل أو المقيس عليه، والإجارة والرهن وقت النداء الفرع أو المقيس، والشغل عن الصلاة هو العلة، والكرهية هي الحكم.

أركانها:

من الأمثلة السابقة يتضح أن المقياس أربعة أركان هي:

١. الأصل: وهو ما ورد بحكمه نص ويسمى المقيس عليه.
٢. الفرع: وهو ما لم يرد بحكمه نص، ويراد تسويته بالأصل في حكمه ويسمى المقيس.
٣. الحكم: وهو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل، ويراد أن يكون حكماً للفرع.
٤. العلة: وهي الوصف الذي بُني على حكم الأصل وبناء على وجوده في الفرع يسوّى بالأصل في حكمه.

١- الآية ٩ من سورة الجمعة.

حجته:

مذهب جمهور علماء المسلمين أن القياس حجة شرعية، وأنه في المرتبة الرابعة من الحجج الشرعية بعد القرآن والسنة والإجماع.

فإذا لم يوجد في الواقعة حكم بنص أو إجماع، وثبت أنها تساوي واقعة نص على حكمها في علة هذا الحكم فإنها تقاس بها ويحكم فيها بحكمها، ويكون هذا حكمها شرعا. وقد دل على اعتبار القياس دليلاً شرعياً: الكتاب والسنة وأقوال الصحابة:

فمن أدلة الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١).

فإنه سبحانه وتعالى أمر المؤمنين عند التنازع والاختلاف في شيء ليس لله ولا لرسوله حكم صريح فيه أن يردوه إلى الله والرسول. ومعنى الرد إلى الله والرسول: إرجاع المختلف فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فيلحق النظير بنظيره، ولا يتحقق ذلك إلا بالقياس.

٢- قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَن نَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾^(٢).

وموضع الاستدلال قوله سبحانه وتعالى: (فاعتبروا)، ووجه الاستدلال أن الله جل وعلا بعد أن قص ما كان من بني النضير وبين ما حل بهم قال: (فاعتبروا يا أولي الأبصار)، أي فاتعظوا بما نزل بهم، وقيسوا أنفسكم بهم واحذروا أن تفعلوا مثل فعلهم فيحل عليكم من العقاب مثل ما حل بهم.

ومن أدلة السنة:

١. ما ثبت أن رسول الله ﷺ لما أرسل معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قاضياً لهم قال له: (بم تحكم؟) قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي لا آلو (لا أقصر). فقال رضي الله عنه: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله إلى ما يرضي الله ورسوله^(٣). فقد أقر الرسول ﷺ معاذاً على قوله: (أجتهد

١- الآية ٥٩ من سورة النساء.

٢- الآية ٢ من سورة الحشر.

٣- رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.



- رأبى) ولم ينكر عليه، بل امتدحه وحمد الله على توفيق معاذ على ما يرضى الله ورسوله.
٢. وفي الحديث عن ابن عباس، عن أخيه الفضل، أنه كان ردّف رسول الله ﷺ غداة النحر، فأنته امرأة من خثعم. فقالت: يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده، أدركت أبى شيخاً كبيراً، لا يستطيع أن يركب. أفأحج عنه؟ قال: نعم، فإنّه لو كان على أبك دين قضيته^(١).
٣. وفي الحديث: جاء رجل من بني فزارة إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله: إن امرأتى ولدت غلاماً أسود. فقال رسول الله ﷺ: هل لك من إبل؟ قال: نعم. قال: فما ألوانها؟ قال: حُمْر. قال: هل فيها من أورك^(٢)؟ قال: إن فيها لورقاً. قال: فأنى أتاها ذلك؟ قال: عسى عرق نزعها. قال: وهذا لعل عرقاً نزعته^(٣).

ومن آثار الصحابة:

١. قاس الصحابة الخلافة على إمامة الصلاة، وبايعوا أبا بكر ﷺ بها، وبيّنوا أساس القياس بقولهم: رضيه رسول الله ﷺ لديننا أفلا نرضاه لديننا؟
٢. وقاس أبو بكر ﷺ الزكاة على الصلاة وقال: لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة.
٣. وقال عليّ ﷺ في عقوبة شارب الخمر: «إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، وحد المفتري ثمانون.
٤. وقد تردد عمر في قتل الجماعة بالواحد فاستشار عليّاً في قتلهم فقال له علي: أرأيت يا أمير المؤمنين لو أن نفراً اشتركوا في سرقة جزور^(٤) فأخذ هذا عضواً وهذا عضواً أكنت قاطعهم؟ قال: نعم.
٥. ما جاء عن عمر بن الخطاب ﷺ في كتابه إلى أبي موسى الأشعري في القضاء قال: ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك مما ورد عليك مما ليس فيه قرآن ولا سنة، ثم قايِس بين الأمور عند ذلك واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق.

١- رواه ابن ماجه.

٢- الأورك من كل شيء، ما كان لونه لون الرماد. والأورك من الإبل ما في لونه بياض إلى سواد.

٣- رواه ابن ماجه.

٤- ما يصالح لأن يذبح من الإبل.



شروطه:

للمقياس شروط، منها:

١. أن لا يصادم دليلاً أقوى. فلا اعتبار بقياس يصادم النصّ أو الإجماع.
٢. أن يكون حكم الأصل ثابتاً بنص أو إجماع، فإن كان ثابتاً بقياس لم يصح القياس عليه، وإنما يقاس على الأصل الأول.
- مثال ذلك: لا يصح أن يقال: حرم نبيذ التفاح قياساً على نبيذ الزبيب الثابت حكمه بالقياس على الخمر، ويكون تحريمه بالقياس على الخمر لا على نبيذ الزبيب.
٣. أن يكون حكم الأصل غير مختص بالنبي ﷺ.
- ومثال ذلك: ما ثبت خاصاً برسول الله ﷺ بأن يجمع أكثر من أربع زوجات في عصمته لحكم جليلة. فلا يصح أن يقاس عليه غيره.
٤. أن يكون لحكم الأصل علة يمكن إدراكها بالعقل؛ لأن أساس القياس إدراك علة حكم الأصل وإدراك تحققها في الفرع. فالأحكام نوعان:
 - أ - أحكام استأثر الله بعلم علمها ليختير عباده هل يمثلون ولو لم يدركوا العلة التي بني عليها الحكم؟ وتسمى هذه الأحكام التعبديّة. ومثال ذلك: الحدود والعبادات وفروض الإرث، فهذه الأحكام لا قياس فيها لأنها أحكام استأثر الله بعلم علمها.
 - ب - أحكام لم يستأثر الله بعلم علمها، بل أرشد إلى علمها بنصوص أو بدلائل أخرى وتسمى: الأحكام المعقولة المعنى وهذه يمكن أن تعدى من الأصل إلى غيره بواسطة القياس كتحریم شرب الخمر الذي عُدي بالقياس إلى شرب أي نبيذ مسكر، وتحریم الربا في القمح والشعير الذي عُدي بالقياس إلى الأرز والذرة.

التقويم

- ١- ما العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للقياس؟
- ٢- من خلال تعريفك الاصطلاحي للقياس، استخراج أركانه.
- ٣- ايت بثلاثة أمثلة على أحكام شرعية لأمر محددة تمت بواسطة القياس.
- ٤- ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة غير الصحيحة فيما يأتي:
 - () يعتبر القياس مصدراً من مصادر التشريع.
 - () تدرك العلة بواسطة النص ولا يجوز تأويلها بالعقل.
 - () يجوز قياس حادثة في الحكم على حادثة أخرى عُرف حكمها بالقياس.
 - () ليس ضرورياً أن يكون للأصل المقيس عليه علة ظاهرة لإلحاق المقيس به في الحكم.
- ٥- ثبتت شرعية القياس بالقرآن والسنة وآثار الصحابة، اذكر دليلاً واحداً من كل منها.
- ٦- من شروط القياس: أن يكون حكم الأصل غير مختص به ﷺ. ما المقصود بهذا الشرط؟ مثل على ذلك.

النشاط:

ارجع إلى كتاب: إعلام الموقعين، للإمام ابن القيم الجوزية واستخرج منه أمثلة أخرى للمقياس غير التي وردت في هذا الدرس.





الفصل الثاني: أصول الفقه





الفقه وأصوله

تعريف الفقه:

الفقه في اللغة يعني الفهم: تقول: فقهت المسألة. إذا فهمتها. والآية الكريمة التالية تشير إلى هذا المعنى بوضوح. قال تعالى: ﴿ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ ﴾^(١).

أما معنى الفقه في الاصطلاح الشرعي فهو: العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية. – والمراد بالأحكام الشرعية: هي الأحكام الصادرة عن الله تبارك وتعالى: من أوامر ونواه ونظم عملية تنظم حياة الناس وعلاقاتهم، وتحدد نتائج أعمالهم. – وأما وصفها بالعملية: فالهدف من هذا الوصف إخراج المسائل الاعتقادية كأركان الإيمان، حيث إن موضوعها هو علم آخر مستقل بذاته.

ومن بين ما عني به فقهاء الشريعة الإسلامية أنهم وضعوا قواعد عملية دقيقة استخدموها في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها المعروفة وهي القرآن والسنة، والإجماع والقياس، وسموا تلك القواعد أصول الفقه.

تعريف أصول الفقه:

وعلى هذا يكون علم أصول الفقه هو: مجموعة القواعد الفقهية التي يستعان بها على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

من أول من وضع قواعد أصول الفقه؟

إذا رجعنا إلى الواقع، فإننا نجد أن الفقهاء كانوا يستخدمون قواعد معينة يبنون عليها أحكامهم ويلاحظونها عند الاستنباط. فهذا سيدنا علي كرم الله وجهه يستنبط حد شارب الخمر بأنه ثمانون جلدة استنباطاً وبناءً على قاعدة عقلية، في أن شارب الخمر إذا شرب هذى وإذا هذى افتري (أي كذب)، ومن يهذي قد يتعرض إلى أعراض الناس بالقذف. ولما كان الحد للمقاذ هو ثمانين جلدة، فإن حد شارب الخمر ثمانون جلدة كذلك.

١- سورة هود، من الآية ٩١.

لكن تلك القواعد التي كان يستخدمها الفقهاء كانت تأتي عرضاً، فهي غير منظمة، وغير مجموعة بحيث يستطيع الفقيه الرجوع إليها، فجاء الإمام الشافعي رحمه الله، ووضع تلك القواعد وهذبها وشذبها وبوبها، مما ساعد الفقهاء على استخدامها فأنت ثمراتها تطويراً للفقه وإثراء لموضوعاته، وتسهيلاً على الفقهاء في التوصل إلى الأحكام الشرعية، ومساعدة للأمة في التعرف على حكم الشرع في كل معاملاتهم وعلاقاتهم.

فالفقه الإسلامي إذن بأصوله وقواعده ومذاهبه، هو المصدر الأعظم للتقنين والتشريع في مختلف العصور، وكتبه ومصنفاته هي المراجع الأصلية لكل من أراد أن يستقي من المنابع الصافية الشافية.

مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي:

من مزايا الفقه الإسلامي أنه نظام روحي ومدني معاً؛ لأن الشرع الإسلامي جاء منظماً لأمر الدين والدنيا. ومن هنا افترق الفقه الإسلامي حتى في القسم المدني منه - وهو المعاملات - عن القوانين المدنية الوضعية (التي هي من وضع الناس أنفسهم).

ففي تلك القوانين الوضعية لا محل لفكرة الحلال والحرام، ولا عبارة لبواطن الأمور، بل العبارة للظواهر. أما الفقه الإسلامي فللاعتبار الديني في مبناه كانت فكرة الحلال والحرام فيه رقيباً باطنياً ترافق الإنسان في كل عمل يقوم به.

فإذا قضي لإنسان بحق بناء على سبب ظاهر وكان في الواقع غير محق: كما لو كان الشهود كذبة، فإن القضاء في مثل ذلك لا يحل حراماً ولا يُجرم حلالاً، لأن الحل والحرمية يجب أن يكونا مستندين إلى سبب صحيح في نظر الشرع وفقهه. والأصل في ذلك قول النبي ﷺ: (إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ وعسى أن يكون بَعْضُكُمْ أَلْحَنُ بِحِجَّتِهِ مِنَ الْآخَرِ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فليأخذها أو ليتركها)^(١).

١- رواه البخاري ومسلم وغيرهما بألفاظ متقاربة. ومعنى (ألحن بحجته): أفطن وأحسن بياناً لها.

التقويم

- ١- يعرف الفقه في الاصطلاح الشرعي بأنه ”العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية“. فما ثمره تقييد الأحكام بأنها: شرعية؟ وبأنها: عملية؟
- ٢- ماذا تسمى القواعد التي يستعان بها على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها؟
- ٣- أيهما أسبق وجوداً الفقه أم علم أصول الفقه؟
- ٤- أول من وضع لعلم أصول الفقه قواعد منظمة ومبوبة هو:
 - الإمام القرافي رحمه الله.
 - ابن خلدون رحمه الله.
 - الإمام الشافعي رحمه الله.
- ٥- ماذا تستنتج من قول ابن خلدون رحمه الله: (علم أصول الفقه علم فريد من نوعه في شرائع الأمم قاطبة).
- ٦- اذكر ميزتين للفقه الإسلامي تميزانه على غيره من التشريعات الوضعية.

الحكم الشرعي

تعريف الحكم الشرعي: الحكم في اللغة: القضاء.

والحكم في الاصطلاح الشرعي هو: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل طلب الفعل، أو تركه، أو التخيير بين الفعل والترك^(١).

والمراد بخطاب الله هنا: الوصف الذي يعطيه الله سبحانه وتعالى لفعل المكلف، كأن يوصف الفعل بأنه: واجب، أو مندوب، أو مباح، أو مكروه، أو حرام. أو يقال بأنه صحيح أو باطل.

ويقصد بأفعال المكلفين: كل ما عدّه العرف فعلاً سواء أكان من أفعال القلوب كالإيمان بالله تعالى، أم من أفعال الجوارح كالسرقة، والكذب، والغيبة، والنميمة، وشهادة الزور.

والمراد بالمكلفين: جمع مكلف، والمكلف كل ذكر أو أنثى قد بلغ سنّ البلوغ وكان عاقلاً. وعلى هذا فلا يعد الصغير - مميّزاً كان أو غير مميّز - والمجنون مكلفين.

تنبيه:

إن المطلوب في الحكم الشرعي أمر مقدور عليه للمكلف، ولا يخرج عن استطاعته؛ كالوفاء بالعقود، وكتابة الدين، والإشهاد عليه... الخ. فلا تكاليف إلا بمقدور، ولا تخيير إلا بين مقدور ومقدور. وهذا من يسر الإسلام وسهولته. قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢).

أقسام الحكم الشرعي:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الحكم الشرعي يتنوع إلى أنواع خمسة هي: (الوجوب، والندب، والحرمة، والكرهية، والإباحة)^(٣).

١- ارشاد الفحول للشوكاني، ص ٦.

٢- سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

٣- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ١ ص ١٣٦.

ويسمى فعل المكلف الذي هو متعلق بهذه الأحكام وأثرها: (واجبا، أو مندوبا، أو محرما، أو مكروها، أو مباحا):

- ذلك أن طلب الشارع على سبيل الجزم هو: الإيجاب.
- وطلبه بلا جزم هو: الندب.
- ونهيه على سبيل الجزم هو: التحريم.
- ونهيه إن كان بلا جزم هو: الكراهة.
- وإن جعل الشارع المكلف مخيراً بين الفعل والترك فهو: الإباحة.

لاحظ أن:

١. الفعل الذي يطلب الشارع القيام به، وإيقاعه على نوعين هما: (الواجب، والمندوب).
٢. الفعل الذي يطلب الشارع تركه والكف عنه على نوعين أيضا هما: (المحرم، والمكروه).
٣. الفعل الذي يُخيّر المكلف بين القيام به وتركه، لا يتعدى نوعاً واحداً هو: (المباح).

وسنعرض لكل واحد من الأنواع الخمسة فيما يلي:

١. الواجب

تعريفه:

الواجب هو: (ما أُلزم الشارع المكلف بفعله على وجه يُشعر بالذم على تركه وعدم الالتزام به). وخطاب الإلزام يكون على صور متعددة:

- فقد يكون بمادة الإلزام نفسها التي تفيد الوجوب كما في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾^(١)، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾^(٢). فمعنى كُتِبَ عليكم: وجب وفُرض عليكم.

١- سورة البقرة، الآية ١٨٣.

٢- سورة البقرة، الآية ٢١٦.

وكما في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾^(١). أي أوجبنا العمل بما فيها من أحكام. وكما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِآلِئِدِينِ إِحْسَنًا﴾^(٢). فإن قضى تعني: أوجب وفرض.

– وقد يكون الخطاب بصيغ الأمر على إطلاقها، وعدم وجود قرينة تصرفها عن الوجوب، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٣)، ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٤).

– وقد يكون الخطاب بالتوعد على الترك، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولًا﴾^(٥)، ﴿بَلَاكٌ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٦). وأكثر الواجبات ترد على هذه الصورة في نصوص الكتاب والسنة.

أقسام الواجب:

قسم العلماء الواجب عدة أقسام، كل قسم منها على اعتبار معين:

١. فهو يقسم باعتبار وقت الأداء إلى: واجب مطلق من الزمان، وواجب مقيد بالزمان:

أ – فالواجب المطلق من الزمان هو: ما طلب الشارع فعله دون تعيين وقت محدد لأدائه، مثل أداء الكفارات والندور.

ب – أما الواجب المقيد بزمان فهو: ما طلب الشارع فعله مع تعيين وقت محدد لأدائه، مثاله: الصلوات الخمس، فقد جعل الله لكل منها وقتاً محددًا لأدائها.

وحكمه:

- إذا قام به المكلف في وقته – مستوفياً لجميع أركانه وشروطه – سمي فعله: (أداء).
- وإذا قام به المكلف بعد خروج وقته الذي حدده الشارع سمي فعله: (قضاء)، كمن صلى الفجر بعد طلوع الشمس.

١ – سورة النور، الآية ١.

٢ – سورة الإسراء، الآية ٢٣.

٣ – سورة البقرة، الآية ٤٣.

٤ – سورة الحج، الآية ٢٩.

٥ – سورة الإسراء، الآية ٣٤.

٦ – سورة البقرة، الآية ٢٢٩.

٢ . ويقسم الواجب باعتبار المكاف بأدائه إلى: واجب عيني، وواجب كفائي:

أ - فالواجب العيني هو: الذي يطلب الشارع فعله من كل واحد من المكافين بعينه. وسمي عينيًا؛ لأن كل واحد من المكلفين يتوجه إليه الخطاب بعينه.

مثاله:

الفرائض المطلوبة كالصلاة والصيام، واجتناب الربا. ويسمى (فرض عين).

وحكمه:

أن كل واحد من المكلفين، يُأزم بالإتيان به، ولو قام به البعض لا يسقط عن الباقيين.

ب- أما الواجب الكفائي فهو: الذي يطلب الشارع فعله من مجموع المكافين، وليس من كل فرد

منهم. ويسمى (فرض كفاية).

مثاله:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصلاة على الجنائز، وغير ذلك.

وحكمه:

إذا قام به البعض سقط عن الباقيين، وارتفع الإثم عن الجميع، ولكن إذا لم يأت به أحد من المكافين، كانوا آثمين جميعاً^(١).

٢ . المندوب

تعريفه:

المندوب هو: (ما طلب الشارع فعله من غير ذم على تركه مطلقاً)^(٢).

والمندوب يكون طابه من غير إلزام، فإما أن يكون ذلك صراحةً كما في تعبير (يُسَنُّ أو يَنْدُب)، وإما أن يكون بصيغة الأمر، ولكن اقترن بهذا الأمر ما يدل على الندب.

مثاله:

قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُوهُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُتِبُوهٗ﴾^(٣). والأصل أن هذا الأمر بكتابة الدين للوجوب والإلزام، ولكن اقترن بهذا النص ما صرفه عن الوجوب إلى الندب، وذلك

١- الموافقات للشاطبي ج ١ ص ١٢٢.

٢- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ١ ص ١٧٠.

٣- سورة البقرة، من الآية ٢٨٢.

لقوله تعالى في الآية التي تليها: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُوتِيَ مِنْ أَمْنَتِهِ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾^(١). فهذا النص يدل على أن للدائن - إن وثق بمدينه وائتمنه على الدين - أن يعطيه من دون كتابة وتوثيق؛ فهذا يصرف الأمر بالكتابة عن الإلزام والوجوب إلى الندب، فتكون الكتابة مندوبة، كما هو رأي الجمهور.

حكمه:

الطالب على سبيل الاستحباب، وكثيراً ما يسميه العلماء: المستحب، والنافلة، والسنة... ويثاب المرء على فعله.

٣. الحرام

تعريفه:

الحرام هو: (ما أزم الشارع المكلف بتركه على نحو يشعر بالذم على الفعل).

صوره:

- والمتبع لحالات التحريم يرى أن خطاب الشارع في إلزام المكلف بالترك يكون على صور متعددة:
- فقد يكون التحريم بلفظ الحرمة، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾^(٢).
 - وقد يكون بلفظ نهي الحل، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ...﴾^(٣).
 - وقد يكون بصيغة من صيغ النهي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٤).
 - وقد يكون بالأمر بالاجتناب والترك، كما في قول رسول الله ﷺ: (اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات)^(٥).

١- سورة البقرة، من الآية ٢٨٣.

٢- سورة النساء، من الآية ٢٣.

٣- سورة البقرة، من الآية ٢٢٩.

٤- سورة البقرة، من الآية ١٨٨.

٥- أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

– وقد يكون بترتيب العقوبة على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١).

أنواع الحرام:

والحرام على نوعين:

الأول – الحرام لعينه وهو: ما حكم الشارع بتحريمه ابتداءً؛ كالسرقة، والزنا، وأكل المال بالباطل، وبيع الميتة، والزواج بإحدى المحرمات، وغير ذلك مما حرّمه الشارع تحريمًا ذاتيًا، فالتحريم فيه وارد على ذات الفعل، لما يشتمل عليه من المضار والمفاسد.

وحكم هذا النوع من الحرام أنه: غير مشروع أصلاً، فلا يترتب عليه حكم شرعي؛ فإذا فعله المكلف وقع باطلاً. فالسرقة لا تكون سبباً لثبوت الملك، والزواج بالمحارم – مع العلم بالتحريم – لا يثبت به ما ثبت بالزواج المشروع من النسب والتوارث.

الثاني – الحرام لغيره وهو: ما كان مشروعاً بأصله، ولكن عرض له ما اقتضى تحريمه، كالصيام يوم العيد الذي نهى الشارع عنه، واعتبره حراماً. فالصيام مشروع حسب الأصل، ولكن حرّمه الشارع في هذا اليوم الذي يعتبر الناس فيه ضيوفاً على الله تعالى، وفي الصيام يوم العيد إعراض عن هذه الضيافة، فكان التحريم للموصف الذي اتصل به وهو هذا الإعراض.

٤. المكروه

تعريفه:

المكروه يقابل المنسوب، وهو: ما جعل الشارع تركه أولى من فعله من غير إلزام. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾، فقد اقترن بذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾^(٢)، وهو قرينة صرفت النهي عن التحريم إلى الكراهة.

١ – سورة التوبة، من الآية ٣٤.

٢ – سورة المائدة، آية ١٠١.

مثاله:

وقد ضرب الفقهاء بعض الأمثلة عليه. مثل: الوضوء بماء مشمس، أو الوضوء بماء شربت منه فرس، أو ترك المندوب كمن توضأ ولم يستنشق، وغير ذلك.

حكمه:

أن فاعله لا يستحق العقاب، وقد يستحق اللوم والعتاب.

٥. المباح

تعريفه:

والمباح هو: (ما خيّر الشارع المكلف بين فعله وتركه من غير ترجيح)^(١).

صوره:

وخطاب الشارع في الإباحة يأتي على صور متعددة:

- فقد يكون ذلك بالنص على نفي الإثم، أو الجناح، أو الحرج. كقوله تعالى في شأن بعض المطعومات المحرمة: ﴿فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٢).
 - وقد يكون بالتصريح بالحل: كقوله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾^(٣).
 - وقد يكون مع قرينة تدل على أنه للإباحة، كقوله جل وعلا في سورة الجمعة: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٤).
- وكل ما يُجرى به الناس فيما بينهم، من عقود ومعاملات، لتبادل المنافع، وتيسير أمور دنياهم ومصالحهم، فهو على الإباحة، ما لم يوجد في الشرع ما يدل على غير ذلك.

حكمه:

أنه لا عقاب على فعله وتركه، إلا إذا قصد المكلف بفعله الاستعانة على الواجبات والسنن، فيثاب عليه لهذا القصد.

١- المستصفى للغزالي. ج ١ ص ٧٥.

٢- سورة البقرة، من آية ١٧٣.

٣- سورة المائدة، من الآية ٥.

٤- سورة الجمعة، من الآية ١٠.

فائدة:

قد ثبت للفعل الواحد عدة أحكام تكليفية، كالوصية مثلاً فإنها تابعة لحكم الموصى به:

١. فإن كان الموصى به واجباً؛ فهي (واجبة)، كمن يوصي بحج، أو أداء دين.
٢. وإن كان مندوباً؛ فهي (مندوبة)، كمن يوصي لذي رحم فقير.
٣. وإن كان محرماً؛ فهي (محرمة)، كمن يوصي بمعصية كبناء دار لهو.
٤. وإن كان مكروهاً؛ فهي (مكروهة)، كمن يوصي لأهل الفسق والمعاصي.
٥. وإن كان مباحاً؛ فهي (مباحة)، كمن يوصي لغني.

ولعل في هذا البيان للمحكم الشرعي وأقسامه ومشتملاتها ما يكشف لنا عن سمات العظمة في تشريعنا الإسلامي الذي كان التشريع الأول في تاريخ الإنسانية من حيث قيامه على نظرية الحلال والحرام، مع ما لهذه النظرية من تأثيرات إيجابية على السلوك البشري.

التقويم

- ١- عرّف الحكم الشرعي لغةً واصطلاحاً.
- ٢- وضح المصطلحات التالية، وأعط مثلاً على كل واحد منها:
 - خطاب الله تعالى.
 - أفعال المكلفين.
 - المكلف.
- ٣- عدد أقسام الحكم الشرعي.
- ٤- يكون خطاب الإلزام في (الواجب) على صور متعددة، إيت بثلاث منها.
- ٥- ميز بين الواجب المطلق من الزمان، والمقيّد بزمان.
- ٦- قارن بين فرض العين، وفرض الكفاية من حيث التعريف، والحكم، مع الأمثلة.
- ٧- عرّف المندوب اصطلاحاً.
- ٨- وضح نوعي الحرام.
- ٩- اكتب ثلاث صور لخطاب الشارع في الإباحة، مع التمثيل عليها.
- ١٠- اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي:
 - إذا طلب الشارع طلباً من غير جزم، فهو:
 - أ - الإيجاب.
 - ب- الندب.
 - ج- الإباحة.
 - د - الكراهة.
 - خطاب الله في تحريم أكل المال بالباطل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ كان على صورة:
 - أ - لفظ الحرمة.
 - ب- لفظ نفي الحل.
 - ج - صيغة من صيغ النهي.
 - د - ترتيب العقوبة على الفعل.
- ١١- بين كيف يثبت للفعل الواحد عدة أحكام شرعية، مع التمثيل.



الفصل الثالث:

مصطلحات أصولية





يتردد على أسماعنا في كثير من الأحيان بعض المصطلحات الفقهية، ولا ندري مدلولها أو المقصود منها، فيصرفنا عدم فهمنا لها عن إدراك قضايا وأمور هامة بل وعن أحكام شرعية لها علاقة كبيرة بحياتنا، سواء في مجال العبادات أم المعاملات أو غيرها. وإليك عزيزي الطالب طائفة من هذه المصطلحات التي ربما تستمع إليها من مذياع أو تلفاز أو تقرأها في بعض الكتب والدوريات الإسلامية:

أ- الناسخ والمنسوخ

لهذا البحث أهمية خاصة، لأن معرفة الناسخ والمنسوخ أمر أساسي في فهم الإسلام، وفي الإهتمام إلى صحيح الأحكام، خصوصاً إذا ما وجدت أدلة متعارضة، لا يندفع التناقض بينها إلا بمعرفة سابقها من لاحقها، وناسخها من منسوخها. ولهذا اهتم سلفنا الصالح بمعرفة هذا العلم، فقد جاء في الأثر أن ابن عباس رضي الله عنهما فسّر الحكمة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^(١). بمعرفة ناسخ القرآن ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه^(٢). وروي أن علياً رضي الله عنه قال له: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال علي رضي الله عنه: هلكت وأهلكت.

معنى النسخ:

النسخ في اللغة يطلق على معنيين:

- ١- النقل: أي نقل الشيء وتحويله من حالة إلى حالة مع بقاءه في ذاته، ومنه تناسخ المواريث بانتقالها من قوم إلى قوم. ومنه: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه. وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْنِسُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٣) أي ننقل أعمالكم إلى الصحف، ومن الصحف إلى غيرها.
- ٢- الإزالة: بمعنى رفع الشيء وإعدامه، ومنه قولهم: نسخت الشمس الظل. إذا أزالته، ونسخ الشيب الشباب، ونسخت الريح آثار القدم. أي أعدمته. وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾^(٤).

١- سورة البقرة، من الآية ٢٦٩.

٢- في (تنوير المعبس من تفسير ابن عباس).

٣- سورة الجاثية، آية ٢٩.

٤- سورة الحج، آية ٥٢.

أما النسخ في الاصطلاح الشرعي:

فقد عرفه الأصوليون والفقهاء بقولهم: (رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متراخ عنه). أي إبطال الحكم السابق، والعمل بالحكم الثابت آخرًا. حيث إن معنى (رفع): أي قطع تعلقه بأفعال المكلفين. والحكم الشرعي هو: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين. والدليل الشرعي هو: وحي الله مطلقاً، فيشمل الكتاب و السنة.

شروط النسخ:

ومن التعريف السابق للنسخ نرى أنه لا بد في تحقق النسخ من أربعة أمور هي:

- ١- أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً.
- ٢- أن يكون دليل رفع الحكم (إبطاله) دليلاً شرعياً.
- ٣- أن يكون بين الدليل الناسخ والمنسوخ فترة زمنية.
- ٤- أن يكون بين هذين الدليلين تعارض حقيقي.

جواز النسخ:

أجمع المسلمون على جواز النسخ مطلقاً، واستدلوا على ذلك بالنقل والعقل:

- أما النقل: فمنه قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِثْلَهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١)، فهي صريحة بجواز النسخ، بل هي قد نزلت ردّاً على الذين طعنوا في الشريعة الإسلامية بوقوع النسخ فيها. وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَارٍ﴾. آيَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢). والتبديل هو: رفع لأصل وإثبات لبدل، وهذا معنى النسخ. والآية صريحة في جواز ذلك. بل هي تنكر على من يتهم الرسول ﷺ بالكذب بسبب وقوع ذلك في شرعه.

- وأما العقل: فهو أن العقل لا يمنع جواز النسخ بل يقتضيه. وذلك لأن الله تعالى يشرع الأحكام لتحقيق مصالح العباد، ومصالح العباد قد تختلف باختلاف الأزمان، وليس مما يمنعه العقل أن يعلم الله تعالى المصلحة في عمل في زمن من الأزمان، ويعلم عدم المصلحة فيه في زمن آخر، وعلم الله تعالى في الحالتين قديم، فيأمر به في الزمن الأول، وينهى عنه في الزمن الآخر، وهو سبحانه وتعالى أعلم بمصالح

٢- سورة البقرة، آية ١٠٦، ومعنى ننسها: نمحها من القلوب

٣- سورة النحل، آية ١٠١.

العباد، وبما فيه الخير لهم من أنفسهم، وقد أحاط سبحانه وتعالى بكل شيء علماً، يعلم ما سيطرأ على الحكم من نسخ قبل تشريعه، ويعلم الفترة المناسبة لتطبيقه وإنهائه.

حكمة النسخ:

تتجلى الحكمة من تشريع النسخ في النقاط التالية:

١. أن الله تعالى يريد بالناس اليسر ولا يريد أن يرهقهم بالتكاليف، وأنه يراهم بالتشريع ويحفظهم به.
 ٢. ابتلاء الناس واختبارهم، ليظهر المؤمن الذي يطبق الدين فيفوز، ويهلك الكافر والمنافق بابتعادهما عن دين الله.
 ٣. تعليم الأمة الإسلامية وعلى رأسها الحاكم المسلم أخذ الناس بمبدأ التدرج في التكليف مراعاة لأحوالهم النفسية والاجتماعية وغير ذلك.
- وإلى المعاني المتقدمة يشير قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١)، كما تظهر تلك الحكم جلية واضحة في تحريم الإسلام للخمر، فقد كان من الصعب على الإنسان الذي ألف الخمر في الجاهلية واحتساها صباح مساء أن يفاجأ بتحريمها دفعة واحدة، فكان من المناسب في حكمة التشريع أن يتدرج بتهيئة النفوس لتقبل الحكم بتحريمها.

نشاط:

ابحث عن الآيات التي نزلت في تحريم الخمر؛ لتتعرف التدرج في نزولها.

طرق معرفة النسخ:

- ١- أن يكون في أحد النصين ما يدل على تعيين المتأخر منهما، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَزَجْتُمْ الرُّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤنُكُمْ صَدَقَةً﴾^(٢). حيث نُسخ هذا الحكم الشرعي بوجوب تقديم صدقة بين يدي مناجاة رسول الله ﷺ بقوله تعالى: ﴿أَسْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤنُكُمْ صَدَقَتٍ إِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٣). ونحو قول الرسول ﷺ: (كُنْتُ قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَرُورَهَا)^(٤).

١- سورة البقرة، آية ١٠٦.

٢- سورة المجادلة، آية ١٢.

٣- سورة المجادلة، آية ١٣.

٤- أخرجه مالك في موطنه.

- ٢- أن ينعقد إجماع الأمة في عصر من عصورها على تعيين المتقدم من النصين، والمتأخر منهما.
- ٣- أن يرد من طريق صحيحة عن أحد من الصحابة ما يفيد تعيين أحد النصين المتعارضين للسبق على الآخر أو التراخي عنه. كأن يقول: نزلت هذه الآية بعد تلك الآية، أو نزلت هذه الآية قبل تلك الآية.

ما يتناوله النسخ:

إن تعريف النسخ بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي، يفيد بوضوح أن النسخ لا يكون إلا في الأحكام المتعلقة في بعض فروع العبادات والمعاملات التي تقتضي المصلحة التي يقررها الشارع الحكيم بإنهاء العمل بها نظرًا لتغير الأحوال والظروف.

الأمر التي لا يقع فيها النسخ:

- لا يقع النسخ في أمور العقائد وأمّهات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات؛ وذلك لأن العقائد والأخلاق حقائق صحيحة ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل.
- والفرق بين أصول العبادات والمعاملات، وبين فروعها:
- أن هذه الأصول كالأمر بعبادة الله وطاعته والأمر بالعدل والإحسان والرحمة، والنهي عن الظلم والفحشاء والمنكر؛ ما جاءت الشريعة لإلّا لتقررهما، لإسعاد البشرية بمنهج الله.
 - وأما فروعها: فهي ما تعلق بالهيئات، والأشكال، والأمكنة، والأزمنة، والعدد، وهذه أمور قد يطرأ عليها النسخ بحسب مصلحة المكلفين، وظروفهم وقدراتهم.

تنبيه:

لا يكون النسخ في الأحكام الشرعية إلا في عهد النبي ﷺ فقط؛ لأن التشريع اكتمل في حياته عليه الصلاة والسلام، ولا يمكن لأحد كائنًا من كان أن يبطل حكمًا من أحكام الإسلام بعد رسول الله ﷺ.

١- مناهل العرفان للزرقاني، ج ٢/ ١١٦.

أقسام النسخ:

ينقسم النسخ إلى أربعة أقسام، هي:

١- نسخ القرآن بالقرآن:

ومثاله: أن الله تعالى نهى المسلمين في العهد المكي - حيث لا قوة لهم ولا دولة - عن قتال الكفار ورغبتهم في العفو والصفح بقوله تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ﴾^(١)، وعندما صار للإسلام أرض يقوم عليها وجماعة تنصره، وقوة تدافع عنه، نسخ الله النهي عن القتال وأذن للمسلمين بالجهاد فقال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾^(٢).

٢- نسخ القرآن بالسنة:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٣). حيث نسخت هذه الآية بقول الرسول ﷺ: (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث)^(٤).

٣- نسخ السنة بالقرآن:

ومثاله: استقبال بيت المقدس في الصلاة، حيث لم يعرف إلا من السنة، وقد نسخته قول الله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوُأُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٥).

٤- نسخ السنة بالسنة:

ومثاله: أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالوضوء مما مسّت النار من اللحم بعد أكله، فقال: (توضؤوا مما مست النار)^(٦)، إلا أنه ثبت أن الرسول الكريم قد نسخ الوضوء مما مسّت النار بأكله ﷺ من الشاة ولم بتوضأ. ففعله ﷺ بالأكل من الشاة بعد إنضاجها ناسخ لقوله السابق.

١- سورة البقرة، آية ١٠٩.

٢- سورة الحج، آية ٣٩.

٣- سورة البقرة، آية ١٨٠.

٤- رواه أبو داود والترمذي.

٥- سورة البقرة، آية ١٤٤.

٦- رواه مسلم.

التقويم

١- لماذا فسّر ابن عباس رضي الله عنهما الحكمة في قوله تعالى: (ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً)؟

٢- يفيد النسخ في اللغة معنيين، وضّحهما مع الأدلة.

٣- عرّف النسخ عند الأصوليين والفقهاء، ثم فسّره.

٤- اذكر الدليل النقلى والعقلى على مشروعية النسخ.

٥- بيّن حكمة النسخ في التشريع.

٦- اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

- لا بد في تحقق النسخ من ورود دليلين، وصفتهما أنهما:

أ- متفقان فيما بينهما.

ب- مختلفان، ويمكن الجمع بينهما.

ج- متعارضان، ويمكن الجمع بينهما بالتأويل.

د- متعارضان، ولا يمكن الجمع بينهما.

- عند ثبوت أن أحد الدليّين متأخر عن الآخر بالنسبة لمعرفة النسخ، يكون:

أ- السابق هو الناسخ، واللاحق هو المنسوخ.

ب- السابق هو المنسوخ، واللاحق هو الناسخ.

ج- كلاهما ناسخاً.

د- كلاهما منسوخاً.

- النسخ في الأحكام الشرعية لا يكون إلا في زمن:

أ- النبي ﷺ.

ب- الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

ج- التابعين رضي الله عنهم.

د- النبي ﷺ وحتى يوم القيامة.

٧ - لمعرفة النسخ ثلاثة مسالك، هي:

- أ -
- ب -
- ج -

٨ - وضح الأمور التي يتناولها النسخ.

٩ - ما الأمور التي لا يتناولها النسخ؟ ولماذا؟

١٠ - عدد أقسام النسخ، مع ذكر مثال لكل منها.

النشاط:

ارجع إلى كتاب: مناهل العرفان للزرقاني، واستخرج منه ثلاثة أمثلة لوقوع النسخ في القرآن غير ما ورد في كتابك.

٢- المجمل والمبين

أ- المجمل:

تعريفه:

هو في اللغة: المبهم، مأخوذ من الإجمال وهو الإبهام وعدم التفصيل. وفي الاصطلاح: أن يكون اللفظ محتملاً لمعان كثيرة، فلم يكن حمله على بعضها أولى من الباقي.

حكمه:

لا يجوز العمل بأحد احتمالاته إلا بدليل خارجي خاص مبيّن للمراد به.

فائدته:

التشويق إلى المعنى المقصود والمراد، فإن اللفظ إذا أُجمل رغبت النفس في معرفة المراد به، فإذا تم بيانه كان له وقع جميل في النفس.

أسبابه:

وأبرز أسباب الإجمال: نقل اللفظ من معناه الظاهر في اللغة إلى معنى شرعي جديد، فكثير من المسميات أعطاهما الشارع بعد الإسلام معاني جديدة حسب منهج الشريعة الجديدة، وذلك كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، فكساها نوعاً من الإجمال، استحال بيانه وتفصيله بالبحث والاجتهاد، وإنما تكفلت ببيانه السنة القولية أو الفعلية^(١) قال عز وجل: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٢).

مثاله:

١- الصلاة:

اهتم القرآن الكريم بالصلاة اهتماماً بالغاً، وذكرها في كثير من الآيات الكريمة، لم يبين تفاصيلها وجزئياتها، من حيث عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها، وسننها، وعدد ركعاتها... الخ. وإنما أشار القرآن إلى كيفية الصلاة إجمالاً، فجاء في ذلك قوله

١- الرسالة للإمام الشافعي، ص ١٧٦.

٢- سورة النحل، من الآية ٤٤.

تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾^(١)، ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(٢).
﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾^(٣)،
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾^(٤).

وما أجمله الله في كتابه، شاء أن يكون بيانه من نبيه محمد ﷺ. فتكفلت السنة قولاً وعملاً ببيان ما تدعو الحاجة إلى بيانه، من عدد ما فرض من الصلوات، ومواقيتها، وأركانها وشرايطها، وسننها، وعدد ركعاتها... الخ.

وكان الرسول ﷺ المبيّن عن ربه عز وجل يصلي بالمسلمين الصلوات الخمس في جماعة، ويحرص على بيانها لهم قولاً وعملاً، وروي (أنه صلى مرة على المنبر يقوم ويركع ثم قال لهم: إنما فعلت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي)^(٥). وثبت أيضاً قوله ﷺ: (صالوا كما رأيتموني أصلي)^(٦).

فكان بيانه لما ورد في القرآن الكريم مجملاً بشأن الصلاة إقامتها على الوجه المشروع والأكمل، حسبما جاء تكليف القرآن الكريم بها: (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ).

٢- الحج :

ورد الحج (مجملاً) مفروضاً على من يجد السبيل، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٧). فبينت السنة السبيل، بأنه ملك الزاد والراحلة. كما أخبر الرسول ﷺ بمواقيت الحج وأعماله، ومراتب تلك الأعمال وما سوى ذلك... وقال ﷺ: (لتأخذوا عني مناسككم)^(٨). وفي حجته ﷺ التي روى حديثها مسلم وأبو داود، خير تفصيل وأفضل بيان.

١- سورة النساء، آية ١٠٣.

٢- سورة البقرة، من الآية ٢٣٨.

٣- سورة الإسراء، الآية ٧٨.

٤- سورة الحج، من آية ٧٧.

٥- أخرجه البخاري ومسلم.

٦- أخرجه أحمد والبخاري ومسلم.

٧- سورة آل عمران، من الآية ٩٧.

٨- أخرجه أحمد ومسلم والنسائي.

٣- المعاملات:

وعرض القرآن الكريم للمعاملات بشكل إجمالي فأمر بالوفاء بالعقود: قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ
ءَامِنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١)، وهي كلمة تشمل جميع الالتزامات، ونصّ على حلّ البيع وحرمة الربا،
ونهى عن أكل أموال الناس بالباطل. وكان لا بد لهذا الإجمال من بيان وتفصيل، فكان في أقضية
الرسول ﷺ وأحاديثه، بيان ذلك لتيسير التعامل بين الناس، فسلك بهم سبيل التعاون المثمر والخير العميم.

نشاط

هات أمثلة أخرى على الأحكام الشرعية المجملة التي بينتها نصوص القرآن
أو السنة.

ب- المبين:

تعريفه:

هو في اللغة: الموضح.

وفي الاصطلاح: ما دل على معنى معين من غير إبهام.

وقيل هو: إخراج الشيء من حيز الغموض إلى حيز الوضوح.

هل يشترط في البيان سبق إجمال؟

لا يشترط في البيان سبق إجمال، فقد يأتي البيان دون إجمال سابق كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ﴾^(٢). وقد يأتي بعد إجمال ويكون بأحد الأساليب التالية:

١- سورة المائدة، من آية ١.

٢- سورة العنكبوت، آية ٦٢.

- ١- إما بالكلام، كقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَذْرَكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾^(١). وقد بين ذلك بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾^(٢).
- ٢- أو بالكتابة، مثل كتب النبي ﷺ إلى عماله في الصدقات، لبيان ما أجمله القرآن في موضوع الزكاة، وكتبه ﷺ إلى ملوك وأمراء العرب وغيرهم^(٣).
- ٣- أو بالإشارة بالأصابع، نحو (عقد الأصابع): فقد بين به الرسول ﷺ إذ قال: (الشهر هكذا وهكذا وهكذا - ثم عقد إبهامه في الثالثة - صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فاقدروا ثلاثين)^(٤).
- ٤- أو بالفعل، كتبيينه ﷺ الصلاة والحج بفعله ﷺ كما أسلفنا في الأحاديث: (صلوا كما رأيتموني أصلي)، (إنما فعلت هذا لتأتموا بي)، (لتأخذوا عني مناسككم).

هل يجوز تأخير البيان؟

اتفق العلماء على أنه يجوز تأخير بيان المجمعل إلى وقت الحاجة إليه والعمل به. واستدلوا على ذلك بما يلي:

- ١- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿٧﴾ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾^(٥). وكلمة (ثم) في اللغة تفيد التراخي.
- ٢- وقوله عز وجل لنوح عليه السلام: ﴿أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾، ولم يبين أن ولده المقدر غرقه ليس من أهله حتى قال نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾ فقال تعالى: ﴿يَنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾^(٦).
- ٣- وقوله عز من قائل: ﴿فَأَن لِّلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾^(٧) مع إنه لم يبين المراد بذي القربى حتى سئل رسول الله ﷺ فقال: هم (بنو هاشم وبنو عبد المطلب).

١- سورة القارعة، الآية ٣، ٢، ١.

٢- سورة القارعة، الآية ٤.

٣- مثل هذه الكتب تجدها في تاريخ الطبري ج ٣، ص ١٥٦ وفي سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٣٨٣.

٤- أخرجه الشيخان وأحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي والحاكم.

٥- سورة القيامة، الآيات (١٧، ١٨، ١٩).

٦- سورة هود، من الآيتين ٤٥، ٤٦.

٧- سورة الأنفال، آية ٤١.

التقويم

- ١- عرّف المجمل لغةً واصطلاحاً.
- ٢- وضح حكم المجمل وفائدته.
- ٣- ما أبرز أسباب الإجمال؟ مثل لما تقول.
- ٤- فسّر كيفية بيان السنة للمجمل من الأحكام الشرعية.
- ٥- اذكر دليلين شرعيين يوضحان جواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة إليه.
- ٦- هل يشترط في البيان سبق إجمال؟ مع التمثيل في إجابتك.
- ٧- اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:
 - (أخذ النبي ﷺ حريراً فجعله في يمينه، وأخذ ذهباً فجعله في شماله، ثم قال: إن هذين حرامّ على ذكور أمّتي، حلّ لإناثهم)^(١). في هذا الحديث كان بيان الرسول ﷺ ب:
 - أ - الكلام.
 - ب - الكتابة.
 - ج - الإشارة.
 - د - الفعل.

١- أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه.

٣- العام والخاص

أ- العام:

تعريفه:

هو اللفظ الموضوع للدلالة على جميع ما يصلح له من الأفراد.
أو هو: اللفظ المستغرق لجميع أفرادِه بلا حصر.

مثاله:

- ١- لفظ (الوصية) في قوله ﷺ: (لا وصية لوارث)^(١). فهي نكرة في سباق النفي، تدل على أن جميع ما يطلق عليه لفظ (وصية) داخل في هذا الحكم، وهو عدم نفاذها في حق الوارث.
- ٢- وكما في لفظ (من) في قوله ﷺ يوم فتح مكة: (مَنْ ألقى سلاحه فهو آمن)^(٢). فإن (مَنْ) لفظ عام يدل على استغراق وشمول كل فرد ألقى سلاحه من غير حصر في أفراد معينين، فكل من انطبق عليه معنى إلقاء السلاح كان آمناً.

ألفاظ العموم:

للعوم ألفاظ كثيرة تدل عليه نذكر منها ما يلي:

- ١- ما دل على العموم بالفظه: مثل (كل)، و(جميع) كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٣)، ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤).
- ٢- أسماء الشرط: كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٥)، فلفظ (مَنْ) الشرطية عام يفيد أن كل من يصل إلى علمه حلول شهر رمضان، وجب عليه الصوم.
- ٣- أسماء الاستفهام: كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٦). حيث تشمل (مَنْ) بعمومها جميع الأفراد.

١- رواه البخاري والنسائي والترمذي.

٢- رواه مسلم من حديث طويل.

٣- سورة آل عمران، الآية ١٨٥.

٤- سورة الزمر، الآية ٦٧.

٥- سورة البقرة، الآية ١٨٥.

٦- سورة البقرة، الآية ٢٤٥.

- ٤- الأسماء الموصولة: كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^(١). فاللفظ (الذين) في الآية عام يشمل كل آكل للربا.
- ٥- أسماء الأجناس: وهي ما لا واحد لها من لفظها، كحيوان، وماء، وتراب كقوله ﷺ: (الماء طهور لا يُنجِّسه شيء)^(٢) فاللفظ (الماء) اسم معرف بأل الجنسية، فيعم كل ماء.
- ٦- المعرف بأل الاستغراقية: مفرداً كان أم مجموعاً كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)، ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٤). فاللفظ (السارق والسارقة) يعم كل سارق وسارقة، فكل من صدق عليه هذا الاسم استحق العقوبة التي هي قطع اليد. ولفظ (المؤمنون) جمع معرف باللام التي تفيد الاستغراق، ولهذا كان شاملاً في الآية لكل مؤمن.
- ٧- المعرف بالإضافة: مفرداً كان أم جمعاً كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٥)، ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾^(٦) فاللفظ (نعمة) مفرد مضاف يشمل جميع النعم، ولفظ (أولادكم) جمع مضاف يشمل جميع الأولاد بالنسبة للإرث.
- ٨- النكرة الواقعة في سياق النفي أو النهي أو الشرط أو الاستفهام الإنكاري:
- النفي كقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(٧).
 - والنهي كقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾^(٨).
 - والشرط كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ خَفَوْهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^(٩).
 - الاستفهام الإنكاري كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(١٠).
- ٩- النكرة الموصوفة بوصف عام: كقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَىٰ﴾^(١١). فاللفظ (قول) يفيد العموم لأنه نكرة موصوفة، فالقول وصف بأنه معروف.

١- سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

٢- رواه أحمد وأبو داود

٣- سورة المائدة، الآية ٣٨.

٤- سورة المؤمنون، آية ١.

٥- سورة آل عمران، الآية ١٠٣.

٦- سورة النساء، الآية ١١.

٧- سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

٨- سورة النساء، الآية ٣٦.

٩- سورة الأحزاب، الآية ٥٤.

١٠- سورة فاطر، الآية ٣.

١١- سورة البقرة، الآية ٢٦٣.

مذاهب العلماء في العام:

اختلف العلماء فيما وضعت له ألفاظ العموم وما يتناوله من أفراد على عدة مذاهب، ولكن الذي ذهب إليه الجمهور هو: إثبات الحكم في جميع ما يتناوله العموم من أفراد، بحيث يشملها جميعاً.

العمل بالعام:

يجب العمل بعموم اللفظ العام حتى يثبت تخصيصه؛ لأن العمل بنصوص الكتاب والسنة واجب على ما تقتضيه دلالاتها حتى يقوم دليل على خلاف ذلك.

فإذا ورد العام على سبب خاص (أي في مناسبة معينة) وجب العمل بعمومه لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، إلا أن يدل دليل على تخصيص العام:

١ - مثال ما لا دليل على تخصيصه: (آيات الظهر) فإن سبب نزولها: ظهار أوس بن الصامت، حيث قال لزوجته أنت عليّ كظهر أمي. والحكم عام فيه وفي غيره.

٢ - مثال ما دل الدليل على تخصيصه:

أ - قول الرسول ﷺ: (ليس من البر الصيام في السفر)^(١). فإن سببه أن النبي ﷺ كان في سفر فرأى زحاماً ورجلاً قد اجتمع عليه القوم، فقال ما هذا؟ قالوا: صائم. فقال: (ليس من البر الصيام في السفر)، فهذا العموم خاص بمن يشبه حال هذا الرجل وهو من يشق عليه الصيام في السفر. والدليل على تخصيصه بذلك أن النبي ﷺ كان يصوم في السفر حيث كان لا يشق عليه. ولا يفعل ﷺ ما ليس ببر.

ب - وعندما نزل قوله تعالى في شأن المجاهدين: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله)، قال ابن أم مكتوم - وكان ضير البصر - يا رسول الله وكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين؟ والله لو أستطيع الجهاد معك لجاهدت، فنزل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢). وهكذا عقل عبد الله بن أم مكتوم بسليقته عموم لفظ (القاعدون) من الآية وخشي على نفسه أن يحسب منهم، حتى جاءت الرخصة بقوله تعالى: (غير أولي الضرر) بحيث استثنى أصحاب الأعدار، فلم يعد يشملهم العموم الذي أفاده (القاعدون من المؤمنين)، وأصبح الأمر مقصوراً على غير أولي الضرر.

١ - متفق عليه.

٢ - سورة النساء، الآية ٩٥.

ب- الخاص:

تعريفه:

الخاص: هو اللفظ الدال على محصور محدد.

أقسامه:

تنقسم الأدلة التي يخصص بها العموم إلى قسمين: مخصصات منفصلة، ومخصصات متصلة. وفيما يلي أمثلة على المخصصات المنفصلة:

أ- تخصيص الكتاب بالكتاب: ومثاله: قوله تعالى: (ولا تنكحوا المشركات)، فاللفظ (المشركات) عام يشمل كل مشركة كتابية أو غير كتابية. وقد خُصَّ بقوله تعالى: ﴿وَالْحَصْنَدَةُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(١) إذ يجوز الزواج منهم.

ب- تخصيص الكتاب بالسنة: ومثاله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ﴾^(٢). فاللفظ (أولادكم) شامل للولد الكافر والمسلم، وقد خُصَّ بحديث: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)^(٣).

ج- تخصيص السنة بالكتاب: ومثاله: تخصيص حديث: (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ)^(٤)، بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(٥). ثم وردت السنة بالتييمم لكن بعد نزول الآية.

د- تخصيص السنة بالسنة: ومثاله: قوله ﷺ: (فيما سقت السماء العشر)^(٦)، فقد خُصَّ بقوله ﷺ: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة)^(٧).

١- سورة المائدة، آية ٥.

٢- سورة النساء، الآية ١١.

٣- متفق عليه.

٤- متفق عليه.

٥- سورة المائدة، الآية ٦.

٦- رواه البخاري وغيره.

٧- متفق عليه.

أما المخصصات المتصلة، وهي التي لا تستقل بنفسها، فهي على أنواع، منها:

أ- الاستثناء: ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(١). وأدوات الاستثناء هي: إلا، وغير، وسوى، وليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا.

ب- الشرط: ومثاله قوله تعالى في المشركين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾^(٢).

ج- الصفة: ومثالها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٣).

د- البديل: ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٤).

هـ- الحال: ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾^(٥).

١- سورة العصر، الآيات (٢، ٣).

٢- سورة التوبة، الآية ٥.

٣- سورة النساء، الآية ٢٥.

٤- سورة آل عمران، آية ٩٧.

٥- سورة النساء، آية ٩٣.

التقويم

- ١- وضح معنى التعريف الوارد لمفهوم العام، وهو (اللفظ المستغرق لجميع أفرادهِ بلا حصر).
- ٢- أعط مثالاً للعام الذي يشمل جميع أفرادهِ ولم يرد له تخصيص.
- ٣- للعموم ألفاظ محددة إذا أطلقت عليه. مثل بثلاثة استشهادات نصية تحتوي على تلك الألفاظ.
- ٤- استخراج من النصوص التالية ألفاظ العموم:
 - ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾.
 - ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾.
 - ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾.
 - ﴿وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمٌ تُبِعَ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾.
 - ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.
 - ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾.
- ٥- ما رأي جمهور العلماء في ألفاظ العموم ودلالاتها؟
- ٦- عرف الخاص واذكر قسميه.
- ٧- أعط أمثلة على:
 - تخصيص القرآن بالقرآن
 - تخصيص السنة بالقرآن
 - تخصيص السنة بالسنة
- ٨- وضح معنى المخصصات المتصلة من خلال ما تورده من أمثلة.

٤- الأمر والنهي

أ- الأمر:

تعريفه:

هو القول الدال على طلب الفعل على وجه الاستعلاء.

الصيغ التي يرد بها:

ذهب جمهور العلماء إلى أن للأمر صيغاً موضوعية تدل عليه دون احتياج إلى قرينة وهي:

- ١- فعل الأمر مثل: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١).
- ٢- اسم فعل الأمر مثل: حيّ على الصلاة، ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢).
- ٣- المصدر النائب عن فعل الأمر مثل: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾^(٣).
- ٤- المضارع المقترن بلام الأمر مثل: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٤).

وقد تخرج صيغة الأمر عن معنى الوجوب لتفيد معاني أخرى إذا اقترن بها ما يدل على أن الأمر هنا ليس للوجوب. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

- ١- الندب: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(٥). فالأمر بالإشهاد على التبايع للندب بدليل أن النبي ﷺ اشترى فرساً من أعرابي ولم يشهد^(٦). وبذلك يكون الأمر المستفاد من كلمة «وأشهدوا» قد خرج عن معنى الوجوب وأفاد الاستحباب.
- ٢- الإباحة: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٧). فالأمر بالاصطياد للإباحة، إذ لا يُعقل أن يفرض الشرع على المسلم عندما يتحالم من الإحرام أن يقوم بالاصطياد.

١- سورة البقرة، الآية ٨٣.

٢- سورة المائدة، الآية ١٠٥.

٣- سورة محمد، الآية ٤.

٤- سورة الحج، الآية ٢٩.

٥- سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

٦- رواه أحمد والنسائي وأبو داود.

٧- سورة المائدة، من آية ٢.

- ٣- التهديد: كما في قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(١)، فذكر الوعيد بعد الأمر المذكور دليل على أنه للتهديد.
- ٤- التأديب: كما في قول الرسول ﷺ لعمر بن أبي سلمة - وهو دون البلوغ ويده تطيش في الصحيفة: (يا غلام سم الله وكل بيهينك وكل مما يايك)^(٢).

تنبيه:

من الأمور الهامة في مجال الأمر أنه إذا توقف فعل المأمور به على شيء كان ذلك الشيء مأمورًا به كذلك، فإن كان المأمور به واجبًا كان ذلك الشيء واجبًا، وإن كان المأمور به مندوبًا كان ذلك الشيء مندوبًا.

- فمثال الواجب: (ستر العورة) فإن سترها واجب شرعي، ومن هنا كان شراء اللباس لسترها واجبًا.

- ومثال المندوب: (التطيب للجمعة) فإن التطيب يوم الجمعة يستحب شرعًا، ولذلك فإن شراء الطيب واستعماله مندوب في الشريعة.

ب- النهي:

تعريفه:

النهي هو: القول الدال على طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء.

الصيغ الدالة على النهي:

ويُبدل على النهي بأمر كثيرة أشهرها:

- ١- الفعل المضارع المقرون بلا الناهية، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٢).

١- سورة فصلت، من آية ٤٠.

٢- أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه.

٣- سورة الإسراء، الآية ٣٢.

- ٢- صيغة الأمر الدالة على الكف، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾^(١).
- ٣- ما ورد في مادة النهي، مثل قوله سبحانه: ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾^(٢).
- ٤- الجمل الخبرية المستعملة في النهي، من طريق التحريم أو نفي الحل، كقوله تعالى في شأن المحرمات من النساء في الزواج: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾^(٣)، وكقوله تعالى في حفظ حقوقهن: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾^(٤).

تنبيه:

اتفق العلماء أن صيغة النهي عند الإطلاق تقتضي تحريم المنهي عنه وفساده.

وجوه استعمال صيغة النهي:

النهي في اللغة طلب الترك، وفي الشرع يدل على تحريم المنهي عنه على وجه الحقيقة، ولا يدل على غير التحريم إلا بقريضة تصرفه عن التحريم إلى غيره.

فالتحريم كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾^(٥)، ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٦).

فقربان الزنا، ونكاح ما نكح الآباء من النساء: حرام بالنهي، بإجماع جميع العلماء على ذلك التحريم وقد يخرج النهي عن التحريم إلى معان أخرى - على سبيل المجاز - لقريضة تقتضي ذلك، ومن هذه المعاني:

- ١- الكراهة: مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحْرَمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ...﴾^(٧).
- فتحريم الطيبات في الآية محمول على الكراهة عند جمهور الفقهاء.

١- سورة الحج، الآية ٣٠.

٢- سورة النحل، الآية ٩٠.

٣- سورة النساء، الآية ٢٣.

٤- سورة النساء، الآية ١٩.

٥- سورة الإسراء، من الآية ٣٢.

٦- سورة النساء، الآية ٢٢.

٧- سورة المائدة، الآية ٨٧.



- ٢- الدعاء: كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(١). فالنهي هنا يفيد الدعاء.
- ٣- الإرشاد: كقوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ...﴾^(٢). فالنهي هنا للإرشاد والتوجيه.
- ٤- بيان العاقبة: كقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ أَنَّهُ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ...﴾^(٣)، فالملقود من النهي في الآية بيان عاقبة هؤلاء.

١- سورة آل عمران، الآية ٨.

٢- سورة المائدة، الآية ١٠١.

٣- سورة إبراهيم، الآية ٤٢.



التقويم

- ١- عرّف الأمر، مع ذكر مثال من القرآن الكريم.
- ٢- ما هي صيغ الأمر؟ مع التمثيل لثلاث منها.
- ٣- قد تخرج صيغة الأمر عن معنى الوجوب إلى معانٍ أخرى، مثل على ذلك بثلاثة أمثلة.
- ٤- إذا توقف فعل المأمور به على شيء، فما حكم ذلك الشيء؟ مثل على ذلك.
- ٥- قارن بين تعريف الأمر والنهي.
- ٦- بين الصيغ الدالة على النهي، مع التمثيل.
- ٧- ما الذي تقتضيه صيغة النهي عند الإطلاق؟ دعم إجابتك بالأدلة.
- ٨- اكتب وجهين لاستعمال صيغة النهي، يخرج فيهما النهي عن معناه الحقيقي.
- ٩- اختر رمز الإجابة الصحيحة مما يلي:

- جاء الأمر في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾:

أ- للندب.

ب- للإباحة.

ج- للوجوب.

د- للتهديد.

- النهي في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن كَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ يفيد:

أ- الكراهة.

ب- الدعاء.

ج- الإرشاد.

د- بيان العاقبة.





الفصل الرابع:

الاجتهاد





حقيقة الاجتهاد

تعريف الاجتهاد:

في اللغة: بذل الجهد والوسع في تحصيل أمر ما. تقول: اجتهدتُ في حمل الحجر، أي بذلتُ قدرتي وجهدي في حمله. واجتهدتُ في فهم الدرس، أي بذلتُ جهدًا فكريًا في تحصيل معارفه.

وفي الاصطلاح:

بذل المجتهد أقصى الوسع لاستنباط حكم شرعي عملي من الأدلة الشرعية التفصيلية.

- وأقصى الوسع: يعني كل ما وسعه من جهد، بحيث يحس الفقيه من نفسه العجز عن المزيد.
- والاستنباط: يعني الاستخراج.
- والفقيه هو الذي يمكنه أن يستنبط الأحكام العملية من الأدلة الشرعية. فالذي يعرف الأحكام الشرعية ولكنه يعجز عن استنباطها من مصادرها لا يسمى مجتهدًا ولا فقيهاً ولو كان يحفظ الفروع الفقهية؛ لأنه لم يبذل أقصى وسعه في استنباط هذه الأحكام من أدلتها الشرعية التفصيلية وهي: (الكتاب والسنة والإجماع والقياس).

تنبيه:

الاجتهاد عند الأصوليين: هو الذي يكون الغرض منه التوصل إلى الحكم الشرعي العملي دون غيره، فلا يكون الجهد المبذول لمعرفة الأحكام اللغوية، أو العقلية أو النحوية أو الحسية من نوع الاجتهاد الأصولي.

حاجة الأمة إلى الاجتهاد:

الاجتهاد ضروري لأن الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع، وقد أكمل الله الإسلام ووضع القواعد والأصول العامة، ليرجع إليها علماء المسلمين للتعرف على الحكم الشرعي لكل أمر جديد يحتاج إلى بيان الحكم الشرعي فيه.

ومن المعلوم أن العالم في تطور مستمر، وتقدم في شؤون الحياة، ولذلك تنشأ في كل عصر وزمان مسائل ومشكلات جديدة لا بد من معرفة حكم الإسلام فيها ليهتدي به الناس، ويعرفوا الحلال والحرام

فكان لا بد من الاجتهاد كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، لأن ذلك هو المجال لاختلاف المجتهدين بسبب اختلاف البيئات والحوادث، والظروف والأحوال. ومهما تتباين آراء الفقهاء في مصادر التشريع فإنهم جميعاً يكادون يجمعون على كره التقليد وعلى دعوة المسلمين إلى الاجتهاد.

ولقد امتاز الشرع الإسلامي بفتح باب الاجتهاد على مصراعيه لكل فقيه توافرت فيه شروط الاجتهاد في كل زمان ومكان، وله الأجر والثواب من الله في هذا الاجتهاد، مصداقاً لقوله عليه الصلاة والسلام في معرض الحث على الاجتهاد: (جعل الله للمصيب أجرين، وللمخطئ واحداً)^(١). ومن هنا نرى أن حاجة الأمة ماسة إلى بيان الأحكام الشرعية للأمور المعاصرة والمستجدة، وذلك بإيجاد المجتمع المسلم الذي ينمو فيه الاجتهاد، وتطبق فيه أحكام الإسلام وتعاليمه، وتبرز فيه حاجة البشرية إلى هذه الأحكام والتعاليم النافعة لإسعاد بني الإنسان.

المجالات التي لا يجوز فيها الاجتهاد:

لا يجوز الاجتهاد في المجالات التالية:

- ١- ما ورد فيه نص قطعي الثبوت؛ لأن الواجب هو تنفيذ ما دل عليه النص.
- ٢- الأحكام المفسرة التي تدل على المراد منها دلالة واضحة لا تحتمل تأويلاً، كما في الصلاة والزكاة والحج بعد بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام، وإيضاح عدد الركعات لكل صلاة وشروطها وأركانها، ومقادير الزكاة في كل نوع، ومناسك الحج وبيان ذلك كله بفعله وقوله عليه الصلاة والسلام.
- ٣- العقوبات والكفارات المقدرة، وما عُلم من الدين بالضرورة، كوجوب الإيمان بالله وملائكته، ووجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج، وتحريم القتل والزنا وأكل أموال الناس بالباطل وغيرها.

مجالات الاجتهاد:

يكون الاجتهاد في مجالات معينة هي:

- ١- الحوادث والوقائع التي لم يرد فيها نص ولا إجماع، ومجال الاجتهاد فيها هو البحث عن معرفة أحكامها بطريق القياس.
- ومن هذا النوع: استخلاف الخليفة بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، فإنه لم يرد نص بشأن

١- رواه مسلم.

هذه الواقعة، وحين واجه المسلمون هذا الأمر، اجتهدوا واستقر رأيهم على أن يكون الخليفة أبا بكر الصديق رضي الله عنه. فقد قاسوا مسألة الخلافة على أمر الرسول له بالإمامة في الصلاة حين اشتد عليه المرض فقال: (مروا أبا بكر فليصل بالناس)، لهذا قالوا: (رضيه رسول الله لأمر ديننا أفلا نرضاه لأمر ديننا).

٢- الوقائع التي ورد بحكمها نص قطعي الثبوت في الكتاب أو السنة لكنه يحتمل أكثر من معنى، فتكون مجالاً للاجتهاد ببذل المجتهد وسعه للوصول إلى المراد من المعنيين اللذين يحتملها النص. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١). فإن لفظ (القرء) في النص القرآني القطعي الثبوت ظني الدلالة لأنه محتمل لأن يكون المراد به الحيض، كما يحتمل أن يكون المراد به الطهر، و دلالة اللفظ على أحدهما دلالة ظنية، فكان ذلك من أسباب الاختلاف بين المجتهدين.

٣- الوقائع التي ورد بحكمها نص ظني الثبوت، إلا أنه قطعي الدلالة. ولا يكون هذا إلا في بعض الأحاديث فيكون مجال الاجتهاد فيه: هو البحث في طريق وصول الدليل إلينا ودرجة سنده ومباغ رواته من العدالة والضبط والثقة والصدق، فهذه أمور تختلف فيها أنظار المجتهدين. ومن أمثلة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (في خمس من الإبل شاة) فإنه نص قطعي الدلالة لأنه لفظ خاص، ظني الثبوت لأنه لم يصلنا متواتراً، فكان مجالاً للاجتهاد من جهة الظنية في الثبوت.

شروط المجتهد:

يشترط فيمن يكون أهلاً للاجتهاد الشروط التالية:

١- الإسلام والعدالة: لا بد في المجتهد أن يكون مسلماً أميناً، عرف الله وصفاته، وعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وآمن بأركان الإيمان، وغير المسلم غير مؤتمن على هذا الدين؛ فهو ليس أهلاً للاجتهاد والفتوى لكفره. وينبغي أن يكون المجتهد ورعاً بعيداً عن الهوى؛ لأنه يؤخذ عنه الدين، ولا يؤخذ الدين عن فاسق. وإذا كان فقهائنا قد اشترطوا العدالة في الشاهد في حادثة من حوادث الدنيا، فاشترطوا العدالة في المجتهد أولى لأنه مبلغ أحكام الله تعالى.

٢- المعرفة بكتاب الله: أن يعرف المجتهد معاني الآيات القرآنية كلها معرفة إجمالية، وأن يعرف معاني آيات الأحكام معرفة تفصيلية دقيقة؛ لأن هذا الكتاب هو المصدر الأول للأحكام الشرعية.

١- سورة البقرة، من الآية ٢٢٨.

وقد اعتنى بعض العلماء والمفسرين بآيات الأحكام ففسروها، وذكروا الأحكام المستنبطة منها عند الفقهاء، وعلى رأسهم الإمام القرطبي في تفسيره المسمى: الجامع لأحكام القرآن. وعلى المجتهد أن يعرف أسباب النزول للآيات الكريمة؛ لأنها تساعد على فهمها واستنباط الأحكام منها.

٣- المعرفة بالسنة النبوية: والمراد هنا معرفة طرق وصولها إلينا، وروايتها من تواتر أو شهرة أو آحاد، وحكم كل منها. ولا يشترط أن يكون حافظاً لها عن ظهر قلب. والمجتهد الذي يبذل جهده في استنباط الأحكام الشرعية من نصوصها، لا بد أن يكون مطاعاً عليها، ولا سيما أحاديث الأحكام منها، عارفاً بالمتقدم منها والمتأخر، وما يصح منها وما لا يصح.

٤- العلم بمواضع الإجماع: أن يكون المجتهد عالماً بالمسائل التي أجمع عليها العلماء، حتى لا يجتهد في محل مجمع عليه، وقد يخالف ما أجمعت عليه أمة محمد ﷺ، التي لا تجتمع على ضلالة.

٥- معرفة وجوه القياس: وذلك بمعرفة العسل والحكم التي شرعت الأحكام بناءً عليها، والخبرة بوقائع الناس ومعاملاتهم حتى يعرف ما تتحقق فيه عملة الحكم من الوقائع التي لا نص فيها. والخبرة بمصالح الناس وأعرافهم، وما يكون ذريعة إلى خير أو شر حتى يستطيع أن يصدر حكمه في الوقائع التي لا نص فيها بالقياس.

٦- العلم باللغة العربية: إن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، ولغة السنة النبوية المطهرة، ونصوصها قد وردت في غاية الفصاحة والبلاغة والبيان؛ لذا يجدر بالمجتهد الذي يستنبط الأحكام من هذه النصوص الفصيحة، أن يكون متمكناً من علوم اللغة.

٧- معرفة الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة: أن يعرف الناسخ والمنسوخ حتى لا يعمل بالمنسوخ مع وجود الناسخ له، ويستطيع التعرف على ذلك بالرجوع إلى الكتب التي ألفها العلماء في هذا الموضوع.

٨- العلم بأصول الفقه: وهو علم يعين الفقيه المجتهد على استنباط الأحكام الشرعية، إذ لا يستطيع الفقيه التوصل إلى الحكم الشرعي واستنباطه من النص إلا إذا كان محيطاً بقواعد علم أصول الفقه^(١). ومن قواعد علم أصول الفقه، مثلاً:

- الأصل في الأمر أن يفيد الوجوب، ما لم ترد قرينة تصرفه من الوجوب إلى الندب.
- والأصل في النهي أن يفيد التحريم، ما لم ترد قرينة تصرفه من التحريم إلى الكراهة.

١- هو العلم بالقواعد التي يستعان بها على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

٩- الاستعداد الفطري للاجتهاد: أن يكون المجتهد متمتعاً بفهم صحيح، ونفاذ بصيرة، وصفاء ذهن، وحدة ذكاء، إذ من دون هذا الاستعداد الفطري لا يستطيع الشخص أن يكون مجتهداً. تلك هي شروط الاجتهاد متى تحققت وتوافرت في شخص كان من المجتهدين، ولا فرق بين زمان وآخر لأن الاجتهاد ليس له زمن معين ولا وقت خاص.

الحكم الشرعي للاجتهاد:

قد يكون الاجتهاد واجباً وجوباً عينياً، وقد يكون واجباً وجوباً كفائياً، وقد يكون مندوباً.

١- يجب الاجتهاد وجوباً عينياً في حالتين:

أ - من سُئل عن حادثة وقعت فعلاً، تعيّن المجتهد لبيان حكمها، وضاق الوقت بحيث يخاف فواتها إن لم يجتهد، ويُصدر حكمه.

ب - المجتهد الذي تنزل به الحادثة ويريد معرفة حكمها، فإنه يجب عليه أن يجتهد ولا يجوز له أن يقلد غيره.

٢- ويجب الاجتهاد وجوباً كفائياً في حالتين:

أ - إذا سُئل المجتهد عن حكم حادثة نزلت بفرد من الأفراد، وهناك غيره من المجتهدين، ولم يخف أن تفوت الحادثة، فإذا أفتى أحدهم سقط الطلب عن الجميع.

ب - إذا تردد الحكم بين قاضيين، فإن الاجتهاد يكون مشتركاً بينهما، فأيهما اجتهد وتفرد بالحكم سقط عن الآخر.

٣- ويكون الاجتهاد مندوباً في حادثة لم تقع سواء سُئل عنها المجتهد أم لم يسأل.

التقويم

- ١- عرّف الاجتهاد لغةً واصطلاحاً.
- ٢- هل يُعدُّ مجتهداً من يحفظ مجموعة من المسائل الفقهية؟ علل إجابتك.
- ٣- بيّن حاجة الأمة إلى الاجتهاد.
- ٤- ما المجالات التي لا يجوز فيها الاجتهاد؟
- ٥- اذكر المجالات التي يجوز فيها الاجتهاد.
- ٦- ما المقصود بالعدالة؟
- ٧- وضح أهمية المعرفة بكتاب الله تعالى للمجتهد.
- ٨- لماذا يشترط في المجتهد أن يكون عالماً بمسائل الإجماع؟
- ٩- فسّر أهمية معرفة وجوه القياس للمجتهد.
- ١٠- بيّن أثر معرفة المجتهد الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة.
- ١١- يجب الاجتهاد وجوباً عينياً في حالتين هما:

أ -

ب -

- ١٢- متى يكون الاجتهاد مندوباً؟
- ١٣- ضع إشارة (√) حول رمز الإجابة الصحيحة فيما يأتي:
- المجتهد هو الذي يمكنه أن يستنبط الأحكام:

أ- اللغوية من الأدلة الشرعية.

ب- العملية من الأدلة الشرعية.

ج- العقلية من الأدلة الشرعية.

د- النحوية من الأدلة الشرعية.

- الاجتهاد في حادثة لم تقع يكون:

أ- فرض عين.

ب- مكروها.

ج- فرض كفاية.

د- مندوبا.

أدوار الاجتهاد

الدور الأول - اجتهاد الرسول ﷺ:

لا بد أن نفرق بين ما يصدر عن الرسول ﷺ، فيما هو تشريع وما ليس بتشريع:

١- فهناك أمور دنيوية سبيلها التجربة في الحياة والخبرة بأحوالها فيما اعتاده الناس كشتون الزراعة والصناعة والطب وإدارة المعارك وغيرها. فمثل هذه الأمور الدنيوية يجتهد فيها الرسول ﷺ اجتهاد غيره، ولا يكون مسلكه فيها تشريعاً تلتزم الأمة بتطبيقه. ومن الأمثلة على ذلك:

- قول النبي ﷺ في تأبير النخل: (أنتم أعلم بأمر دنياكم)^(١).
- نزل ﷺ في غزوة بدر على أدنى ماء من مياها بدر إلى المدينة، فأتاه الحباب بن المنذر، فقال: يا رسول الله، رأيت هذا المنزل؟ أهو منزل أنزلك الله ليس لنا أن نتقدمه أو نتأخر عنه؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال عليه السلام: بل هو الرأي والمكيدة. فقال: يا رسول الله إن هذا ليس بمنزل، فانهض بنا حتى نأتي أدنى ماء من القوم فننزله ونغور ما وراءه من القليب، ثم نبني عليه حوضاً فتملأه فنشرب ولا يشربون. فاستحسن الرسول ﷺ هذا الرأي وفعله^(٢).

٢- أما ما يصدر عن رسول الله ﷺ على وجه التبليغ في شأن من شؤون العقائد، أو العبادات، أو الأخلاق، أو القضاء، أو عقد المعاهدات والفصل في الخصومات، فكل هذا وما يتصل به يكون تشريعاً. وفي هذا القسم التشريعي يجوز للرسول ﷺ الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص من القرآن الكريم، فإذا وقع الاجتهاد صحيحاً كان تشريعاً، وإن لم يكن كذلك نزل الوحي بتصحيحه:

- ففي غزوة بدر استشار الرسول ﷺ صحابته في أمر الأسرى، ماذا يفعل بهم؟ فكان رأي أبي بكر ؓ أن يطلق سراحهم بلا مقابل، أما عمر ؓ فرأى قتلهم. ولكن الرسول ﷺ أطلق سراحهم مقابل فدية يدفعونها. فأنزل الله سبحانه وحيه على رسوله الكريم مؤيداً رأي عمر ؓ. قال تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخَبَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ أُولَٰئِكَ كَتَبَ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لِمَسْكُمْ فِي مَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

١- رواه البخاري ومسلم.

٢- سيرة ابن هشام.

٣- سورة الأنفال، الآيتان ٦٧، ٦٨.

- وفي غزوة خيبر، لما أمسى الناس في اليوم الذي فتحت عليهم فيه خيبر، أوقدوا نيراناً كثيرة، فقال الرسول ﷺ: (ما هذه النيران؟ على أي شيء توقدون؟). قالوا: على لحم. فقال: (أي لحم؟). قالوا: الحمر الإنسية. فقال ﷺ: (أهريقوها واكسروها). فقال رجل: يا رسول الله، أو نهريقها ونغسلها؟ قال: (أو ذاك)^(١). فقد أخذهم الرسول ﷺ أولاً بالأشد، منعاً لهم من أكلها، فلما سلموا بالحكم وأشار بعض صحابته بالاكتفاء بغسل القدور بدلاً من تكسيرها، وذلك للانتفاع بها، رخص لهم الرسول الكريم بذلك.

الدور الثاني - اجتهاد الصحابة في عهد الرسول ﷺ:

استدل أهل العلم بجواز الاجتهاد من الصحابة في عهد الرسول ﷺ بما يأتي:

١. إقرار رسول الله ﷺ معاذ بن جبل ؓ على الاجتهاد فيما لم يجد فيه نصاً من القرآن الكريم أو السنة المطهرة. فعن معاذ ؓ أن رسول الله ﷺ لما بعثه قاضياً إلى اليمن، قال: كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله. قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله. قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي لا آلو. قال: فضرب عليه السلام على صدري، ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله إلى ما يرضي رسول الله ﷺ^(٢).
٢. اجتهاد سعد بن معاذ ؓ في أمر بني قريظة، إذ حكم فيهم الرسول ﷺ باجتهاد سعد. فعن أبي سعيد الخدري ؓ أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد بن معاذ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى سعد، فأتاه فلما دنا قريباً من المسجد، قال رسول الله ﷺ: (قوموا إلى سيدكم، أو خيركم، فقعده عند النبي ﷺ، فقال: إن هؤلاء نزلوا على حكمك، قال: فإني أحكم أن تقتل مقاتلتهم، وتسبى ذراريهم، فقال: لقد قضيت فيهم بحكم الله عز وجل)^(٣).
٣. قال الرسول ﷺ للأشخاص الذين أرسلهم إلى يهود بني قريظة يوم الأحزاب: (لا يُصلين أحدًا منكم العصر إلا في بني قريظة)، فاجتهد بعضهم وصلاتها في الطريق حين أدركتهم الصلاة، اجتهاداً منهم بأن الرسول ﷺ إنما قصد التعجيل بالمسير. واجتهد آخرون وأخروا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة وصلوا العصر ليملاً تنفيذاً لأمر الرسول الكريم، فلما علم الرسول ﷺ بذلك لم يخطئ أحداً من الفريقين.

١- رواه البخاري.

٢- رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.

٣- رواه البخاري ومسلم.

٤. وخرج رجالان من الصحابة في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيمما، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الوضوء للصلاة ولم يعد الآخر. ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا له ذلك. فقال للمذي لم يُعد: (أصبحت السنة وأجزأتك صلاتك). وقال للمذي توضحاً وأعاد الصلاة: (لك الأجر مرتين)^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن اجتهاد الرسول ﷺ في عصر التنزيل، أو إذنه لصحابته بالاجتهاد إنما كان من باب تعويد الصحابة وتدريبهم على النظر فيما يجد لهم من قضايا ومشاكل وما تحتاج إليه من حلول. وليبين للمسلمين طبيعة هذا الدين السمحة التي تعالج مشاكل الحياة بكل يسر وسهولة. ولكن هل يُعدُّ ذلك الاجتهاد، سواء الذي حصل من الرسول الكريم، أم من الصحابة في عهد الرسول مصدراً للتشريع؟

إن مصادر التشريع الإسلامي هي الأربعة المعروفة: القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس. والمصدران الأخيران: الإجماع والقياس يشترط فيهما أن يكونا بعد عهد النبي ﷺ. ونستنتج من ذلك أن اجتهاد الرسول الكريم واجتهاد صحابته في عهده إنما يردان إلى المصدرين الأولين القرآن والسنة، ولا يستقلان كمصدرين للتشريع الإسلامي.

الدور الثالث - الاجتهاد بعد وفاة الرسول ﷺ:

انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وترك لأمته شيئين عظيمين، هما: القرآن الكريم وسنته المشرفة، اللذان قال عنهما: (تركْتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض)^(٢).

ونظراً لما جدَّ من مشكلات بعد الفتوح الإسلامية في عهد الصحابة، وحاجة تلك المشاكل إلى حلول ناجعة، فقد اقتضت الحاجة إلى توسيع دائرة الفقه. ولم يكن بد من النظر في كتاب الله تعالى لحل أي مشكلة، فإذا لم يجد الفقهاء الحل في القرآن الكريم نظرُوا في سنة الرسول ﷺ لأنها بيان للقرآن، وعند عدم التمكن من الوصول إلى الحل المنشود لجأوا إلى أهل الرأي من فقهاء الصحابة، فإذا اجتمع رأيهم على شيء كان القضاء به.

وإذا كان الرسول ﷺ قد أذن لصحابته في الاجتهاد، كما مرَّ في حديث معاذ، فقد وجَّه الصحابة قضائهم

١ - رواه الدارمي.

٢ - رواه النسائي وأبو داود.

هذه الوجهة كذلك. وهذا ما نجد في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى القاضي شريح حيث جاء فيه: «إذا وجدت شيئاً في كتاب الله فاقض به، ولا تلتفت إلى غيره، وإن أتاك شيء ليس في كتاب الله فانظر ما سنّ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله ولم يسنّ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاقض بما أجمع عليه الناس، وإن أتاك ما ليس في كتاب الله، ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يتكلم فيه أحد قبلك، فإن شئت أن تجتهد رأيك فتقدم، وإن شئت أن تتأخر فتأخر، وما أرى التأخر إلا خيراً لك»^(١).

وقد ازدهر عصر الاجتهاد خلال هذه الفترة (فترة الصحابة والتابعين وحتى نهاية القرن الثالث الهجري). وذكر ابن القيم الجوزية في كتابه إعلام الموقعين: إن الذين حفظت عنهم الفتوى (الاجتهاد) من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، مائة ونيّف وثلاثون ما بين رجل وامرأة. و صنفهم ابن القيم إلى مئتين ومتوسطين ومقلّين. وعرفت المدينة المنورة عدداً من التابعين كانوا أعلاماً في الاجتهاد كسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وغيرهما، وجاء من بعدهم الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل.

الدور الرابع - عصر التقليد:

توقف الاجتهاد منذ منتصف القرن الرابع الهجري، وأظلت المسلمين فترة فترت فيها همم العلماء، فانصرفوا عن الاشتغال بالعلوم الشرعية التي تربي فيهم ملكة الاجتهاد، حتى من اشتغل منهم بالفقه والاجتهاد لم يكونوا مؤهلين لذلك.

فما أسباب الانصراف عن الاجتهاد مع حاجة الأمة إليه؟

فيما يلي الأسباب الرئيسة لذلك:

١. ضعف الوازع الديني في النفوس، وانتشار الفساد في المجتمع.
٢. عدم تشجيع الخلفاء والحكام للمجتهدين، سواء أكان ذلك بالحوافز المعنوية أو المادية.
٣. شيوع تطبيق القوانين الوضعية في مختلف جوانب الحياة، وإبعاد أحكام الشريعة عن التطبيق.
٤. اضطهاد المجتهدين وحرمانهم من وظائفهم والتضييق عليهم في مصادر رزقهم.
٥. قيام بعض مدعي الفقه بالاجتهاد قبل استكمالهم لشروطه. مما ينتج عنه إصدار أحكام غير صحيحة.

١- رواه الحاكم .

إغلاق باب الاجتهاد:

كانت الأسباب المشار إليها سابقاً، وعلى وجه الخصوص قيام بعض مدعي الفقه بالاجتهاد وهم ليسوا أهلاً له، الدافع الأساسي إلى إعلان بعض العلماء، ممن عُرفوا بالغيرة على الدين وأحكامه، إغلاق باب الاجتهاد حتى لا يقال في الدين ما ليس منه. واتجه المجتمع بعد ذلك إلى التقليد والانتصار لأصحاب المذاهب الفقهية يرجحون بعضها على بعض، وقد يصل بهم الأمر في بعض الأحيان إلى التزمّت والتعصب دونما دليل.

ومع ذلك فإن هذا الدور لم يدخل من علماء ثاروا على الجمود، وتمردوا على التقليد واجتهدوا في الأمور التي عرضت عليهم، ولكن مذاهبهم لم تنتشر كالمذاهب التي ظهرت في الدور الثالث من أدوار الاجتهاد. ومن هؤلاء العلماء: ابن تيمية وأشهر كتبه: الفتاوى، ورسالة في الشريعة الإسلامية. وابن القيم الجوزية، وأشهر كتبه: زاد المعاد في هدي خير العباد، وإعلام الموقعين.

باب الاجتهاد مفتوح:

وعلماء المسلمين اليوم يواجهون مسؤولية كبرى في استنباط الأحكام الشرعية للأمور الجديدة التي نشأت بسبب التوسع في المعاملات، وكثرة الاختراعات، وظهور أفكار وآراء ومذاهب عديدة. وباب الاجتهاد مفتوح للعلماء الذين تتوافر فيهم شروط الاجتهاد، ولا يجوز أن يلتفت إلى قول من قال بإغلاقه، لأن في ذلك تعطيلاً للشريعة، ورمياً لها بالجمود وعدم صلاحها لمعالجة مشكلات الحياة. إضافة إلى إيقاع المسلمين في حرج وضيق مما يضطرهم إلى الاستعانة بالقوانين الوضعية لحل مشكلاتهم. وقد اتخذت محاولات فتح باب الاجتهاد صوراً متعددة كالمؤتمرات ومجامع البحوث والندوات، التي يُحشد لكل منها أعداد كبيرة من العلماء، خاصة بعد أن استجذبت على الناس قضايا حديثة لا بد أن يكون للفقهاء موقف منها مثل: زرع الأعضاء، وأطفال الأنابيب، ونقل الجينات وغيرها.

التقويم

- ١- بين الفرق فيما صدر عن الرسول ﷺ من الأمور التشريعية وغير التشريعية.
- ٢- اذكر مثلاً واحداً لاجتهاد الرسول ﷺ في الأمور غير التشريعية، ومثالين لاجتهاده في الأمور التشريعية.
- ٣- ما حكم اجتهاد الصحابي في عهد النبي ﷺ؟
- ٤- هات حادثة اجتهد فيها صحابي في حضرة النبي ﷺ.
- ٥- استشهد بحادثة اجتهد فيها صحابي بغيبة الرسول ﷺ.
- ٦- ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة مما يلي:
- قول الرسول ﷺ: (أنتم أعلم بأمور دنياكم) صدر في شئون:
أ - الجهاد.
ب - القضاء.
ج - الزراعة.
د - الطب.
- إقرار رسول الله ﷺ معاذاً على الاجتهاد، كان في دور الاجتهاد:
أ - الأول.
ب - الثاني.
ج - الثالث.
د - الرابع.
- ٧- من دواعي انصراف الفقهاء عن الاجتهاد بعد عهد الأئمة المجتهدين:
أ -
ب -
ج -
- ٨- ما الأمر المباشر الذي دعا العلماء إلى إغلاق باب الاجتهاد؟
- ٩- لقد تمرد بعض العلماء في الدور الرابع على قرار إغلاق باب الاجتهاد، ومن أشهر هؤلاء العلماء:
.....
.....
- ١٠- ماذا كان أثر إغلاق باب الاجتهاد على المسلمين؟
- ١١- كيف يواجه المسلمون المشكلات الطارئة الحديثة ويبيّنوا حكم الشريعة فيها؟

اختلاف المهتدين

إن المتتبع للأحكام الشرعية في الأمور الفرعية، سواء أكانت في العبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج... الخ أو في المعاملات كالإجارة والرهن والبيع والوكالة... وغير ذلك، يجد بعض الاختلاف بين الأحكام الشرعية التي يقررها علماء هذه الأمة ومجتهدوها، ليس في عصر بعينه فحسب، وإنما لعصور كثيرة بعد الرسول ﷺ.

والناس حيال هذه القضية فريقان:

فريق يدرك طبيعة هذا الدين من حيث سماحته ومرورته ومسايرته لكافة جوانب الحياة، وقدرته الذاتية التي تستجيب لمتطلبات كل عصر وحاجات أممه وأفراده. فيرى في هذا الاختلاف حول إعطاء الحكم الشرعي لمسألة ما في العبادات أو المعاملات نوعاً من اليسر والسهولة اللذين أرادهما الله ورسوله لهذه الأمة والبشرية جمعاء، ويحقق لهذا الدين أيضاً رفعتة وسموه عندما يستجيب فقهاؤه لقضايا العصر فينبرون لحلها ويضعون من الأحكام ما يحقق المصلحة العامة للأمة، ليس لفترة زمنية واحدة وإنما لعصور لاحقة.

أما الفريق الثاني، فإنه إما لجهله بطبيعة هذا الدين، أو لتحقيق أهداف خطيرة، أبرزها النيل من هذا الدين وتقويض أركانه، تراهم يتخذون من هذه القضية الواضحة والضرورية في الوقت نفسه، يتخذون منها أداة طعن في الإسلام والمسلمين. فيقولون: إذا كان الإسلام واحداً فيعني أن هذه الأقوال كلها ليست إسلاماً!!

وأفضل ردّ على هذا النفر الأخير، وما يردده من أمور مفتراة، هو مواقف الرسول ﷺ في أقواله وأفعاله وتقاريراته التي سبق أن تعرضنا لها في الدروس السابقة وكيف أنه ﷺ وهو الأمين على تبليغ رسالة ربه، كان يقر وجهتي النظر المتضادتين في الحادثة الواحدة. ولكن هذا التضاد ليس من النقيض إلى نقيضه كالصدق والكذب، والجبن والشجاعة، والبخل والكرم، وإنما هو تضاد من وجه واحد لا يحمل النقيض، بمقدار ما يتجلى فيه الحرص على مصلحة الإسلام والمؤمنين به. إلا أن هذا الاختلاف له أسبابه ومبرراته، فما تلك الأسباب والمبررات؟

أسباب اختلاف المجتهدين:

يحرص المجتهدون في كل عصر على تنبيه المسلمين بأنهم جميعاً ينهلون من منهل واحد، وهو الإسلام بمصدريه الأساسيين: القرآن الكريم بقواعده الكبرى وأسسها الراسخة، والسنة النبوية المبينة والموضحة لذلك الدستور العظيم، ولذلك كان شعار أولئك المجتهدين: كلنا من رسول الله ﷺ ملتمس (أي متلق وآخذ)، وكان كل واحد منهم يُكِنُّ لزميله تقديراً خاصاً وثقة كبيرة بعلمه وفضله.

وتعود أسباب الاختلاف في بعض الأحكام التي صدرت منهم إلى الأسباب التالية:

١- اختلاف قدراتهم ومواهبهم:

مما لا شك فيه أن الناس متفاوتون في قدراتهم العقلية والذكائية وغيرها، وقد يكون الإنسان قوياً في جانب من تلك القدرات، وضعيفاً في الجانب الآخر، وبهذا تتكامل الأمة. وما ينطبق على الناس كافة ينطبق على المجتهدين، ولهذا وجدنا أن الإمام أحمد بن حنبل قد فاق غيره فيما يسمى بدائرة الشروط العقديّة، فقد تجلّت قدراته في قضايا المعاملات وما يلازمها من شروط وقيود وتوثيق بأسلوب عزّ أن نجد له نظيراً، وكذلك الحال عند الإمام الأكبر أبي حنيفة الذي استجاب لمتطلبات عصره فكان اجتهاده وفقهه أكثر مراعاة للاحتتمالات والتوقعات من فقه غيره واجتهاده (كما سيظهر ذلك في طريقة كل منهم في الاجتهاد).

٢- اختلاف البيئات والأزمنة:

من المعروف أن الإمام الشافعي قد وضع مذهبه وهو في العراق، وعندما سافر إلى مصر وهي بيئة مختلفة عن بيئة العراق، وفيها من القضايا والمشكلات ما تختلف في طبيعتها عن تلك التي عايشها في العراق، غير في مذهبه، وكانت له فتاوى وأحكام تختلف عما قاله في مذهبه الأول. ولقد قرّر علماء هذه الأمة قاعدة جوهرية تراعي البيئات المختلفة والأزمنة المتعاقبة فقالوا: (لا ينكر تغيير الأحكام بتغيير الأزمان). ولكن ما الأحكام التي قصدوها؟ إنها الأحكام الفرعية التي تخضع لاجتهاد العقل وتتأثر بعادات الأمة وأعرافها مما لا يتصادم مع نصّ شرعي.

٣- تشدد المجتهد أو تساهله في قبول الأحاديث:

جميع المجتهدين متفقون على جواز الاحتجاج بالأحاديث الشريفة في الأحكام الشرعية، إلا أن لكل مجتهد طريقته وشروطه الخاصة في الحديث الشريف ودلالته على الحكم، وطريقة روايته وغير ذلك. ولهذا فإن حكم المجتهد قد يتأثر إذا رفض قبول حديث لأن في رواته شخصاً مجهولاً أو

معروفاً بسوء الحفظ أو غير ذلك. كما يتأثر حكمه فيما إذا لم يصله حديث ما، أو وصله ولكنه لم يحتاج به. وفي كل الأحوال لابد من أن نعلم علم اليقين أنه ما من مجتهد تعمد مخالفة الرسول ﷺ في شيء من سنته.

٤- احتمال اللغة لعدة معان:

ومن الأمور التي تؤثر في حكم المجتهد أخذه بمعنى واحد يظنه الأكثر دقة، بينما يرى مجتهد آخر أن غير هذا المعنى أكثر سلامة ودقة منه. ومن الأمثلة على ذلك قول الله تبارك وتعالى في الآية التي تحدد فروض الوضوء: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١). فقد عدَّ بعض الفقهاء الباء في كلمة (برؤوسكم) زائدة نقيض معنى التوكيد، فيكون الواجب في هذه الحالة مسح الرأس كله، ورأى آخرون أن الباء هنا تفيد التبعية ولهذا قال: بأن الحكم هو مسح بعض الرأس. هذه بعض الأسباب التي كانت وراء اختلاف المجتهدين فيما توصلوا إليه من أحكام شرعية. وإن من يتأمل هذه الأسباب وما أدت إليه يخرج بما يلي:

١. حرص فقهاء الإسلام على خدمة دينهم ببذل قصارى جهدهم للتوصل إلى الحقيقة وتطبيق الشريعة.
٢. التكامل الواضح بين ما يتوصل إليه مجتهد في عصر من العصور مع ما يتوصل إليه من يأتي بعده.
٣. صلاح الشريعة ووفائها بمتطلبات حاجات الناس في كل عصر.
٤. اتساع بحوث الفقهاء وتضمنها البحوث المؤيدة بالبراهين، فشملت أحكاماً لحوادث لم تقع أصلاً.
٥. تدوين علم أصول الفقه، وظهور المصطلحات الفقهية: حيث حدّد العلماء معنى الفرض والواجب والمسنون والمندوب والحرام والمكروه، وغير ذلك. كما بينوا الأصول التي بنوا عليها اجتهادهم، وأول من أفرد ذلك بالبحث الإمام الشافعي في رسالته المشهورة في علم الأصول.

١- سورة المائدة، من الآية ٦.

التقويم

- ١- الناس حيال اختلاف المجتهدين فريقان، وضح ذلك.
- ٢- كيف ترد على من يتخذ من اختلاف المجتهدين أداة طعن في الإسلام والمسلمين؟
- ٣- من أسباب اختلاف المجتهدين: اختلاف البيئات والأزمنة. بين ذلك.
- ٤- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة غير الصحيحة فيما يأتي:
 - () أحاط جميع العلماء بحديث رسول الله ﷺ.
 - () كان شعار الأئمة المجتهدين: كلنا من رسول الله ملتصق.
 - () اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، فعرضت للناس وقائع جديدة.
 - () تقاعس الخلفاء المسلمون عن تشجيع الحركة الفقهية ومجالس العلم.
- ٥- ايت بمثال على احتمال اللغة العربية لعدة معانٍ، وفسره.
- ٦- اذكر أربع فوائد كانت وراء اختلاف المجتهدين.



الفصل الخامس:

الأئمة الأربعة ومناهجهم في الاجتهاد





نظراً لتشجيع الإسلام على الاجتهاد وحثه عليه، لإيجاد حلول لكل ما يجتد من مشكلات وقضايا في المجتمع، فقد كثرت المجتهدون، لاسيما في العصور الإسلامية الأولى، حتى بلغوا الآلاف. ولقد كان لهؤلاء المجتهدين مذاهب فقهية خاصة بهم، إلا أن بعضها لم يتح له النشر ولذلك سميت بالمذاهب الفردية. كمذهب سفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي. ومحمد بن جرير الطبري. وبعض تلك المذاهب كان لها أتباع وتلاميذ نقلوا آراء أصحابها، وانتشرت بين الناس، وكوّنت مدارس خاصة بها، ولا يزال لها في العالم الإسلامي أتباع كثيرون. ومن هذه المذاهب والتي دعيت بالمذاهب الجماعية: المذهب الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي. وفيما يلي ترجمة لسيرة الأئمة الأربعة الذين اشتهرت مذاهبهم وشاعت بين الناس:

ا- الإمام أبو حنيفة النعمان

اسمه ومولده:

هو النعمان بن ثابت ويكنى بأبي حنيفة، ولد في الكوفة سنة ٨٠ هـ في خلافة عبد الملك بن مروان.

نشأته ومنزلته في الفقه:

نشأ في الكوفة وكانت إحدى مراكز العلم، ومارس فيها تجارة الخبز^(١)، فربح كثيراً من المال، ثم أخذ بدراسة العلم دون أن ينقطع عن التجارة وكان ذلك بإشارة من الإمام الشعبي - من كبار التابعين - عندما رآه ذكياً فصيحاً.

فبدأ بدراسة علم التوحيد، الذي أكسبه قوة الحجّة، وبراعة القياس، والقدرة على الاستنباط والاجتهاد. ثم درس الفقه على يد (حماد بن سليمان) حتى أصبح من أكبر أعلامه، ولما مات حماد أجمع الكوفيون على اختيار أبي حنيفة خلفاً له، وسار ذكره في الآفاق، واعترف الخلفاء والعلماء بفضله، ورسوخ قدمه في العلم. قال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة^(٢). وهو أول من دون علم الفقه، ورتبه أبواباً وفصولاً، وكان الناس قبله يعتمدون في الفقه ومسائله على حفظهم.

١- نوع من الحرير.

٢- وفيات الأعيان ج٣.

رحل أبو حنيفة إلى البصرة بعدما نضج علمياً، ثم عاد إلى الكوفة، وتردد على بغداد، وكان يلقى العلماء ويباحثهم، ويُدرّس في المسجد، ويفتي الناس.

خلقه وزهده:

كان أبو حنيفة على جانب كبير من الخلق وحسن الأدب لا يخوض فيما لا يعينه، طويل الصمت إلا إذا تحدث في العلم.

وكان ذكياً صاحب حجة دامغة، وقد كثر حساده لمكانته في العلم فكان يقول فيهم: (عفا الله عن من قال فينا مكروهاً، ورحم الله من قال فينا جميلاً).

وكان تقياً أميناً في علمه وعمله، وعابداً ورعاً كثير الخشوع والتضرع إلى الله تعالى. وكان سخيّاً كريماً يعين المحتاجين، وبخاصة طلاب العلم، مما يعطيه الله من أرباح تجارته في الخبز.

عرض عليه بعض الولاة والخلفاء القضاء، فامتنع لورعه وتقواه وتخوفه من ظلم الناس، وقد حُمل على تولي القضاء حملاً، فأصرّ على الرفض، فكان ذلك سبب سخط الحكام عليه، وسجنه، وجمده بالسياط. ولما أراد المنصور العباسي أن يُسند إليه القضاء أبى أن يتولاه، وقال: إني لا أصلح لذلك. فاتهمه المنصور بالخروج على طاعته، وأمر به إلى الحبس، فمات وهو في السجن عام ١٥٠ هـ^(١) في اليوم الذي ولد فيه الإمام الشافعي^(٢).

مذهبه وطريقته في العلم:

انتشر مذهبه لسعة علمه، وكثرة تلاميذه، وحسن اجتهاده، وجمال أسلوبه في تعليم تلاميذه، فكان يطرح المسألة عليهم ويجعلهم يفكرون فيها، ثم يناقشهم وينظرهم.

وكان صاحب مدرسة في الاجتهاد هي: (مدرسة الرأي)، وبرع في القياس والاستحسان^(٣) وتوسع فيهما هو وأصحابه أكثر من باقي الأئمة.

ولم يقف أبو حنيفة في اجتهاده عند المسائل الواقعية التي تعرض للناس في حياتهم، بل اشتغل إلى جانب هذا بفرض المسائل التقديرية التي لم تقع، فكان يفرض المسألة ويقابها على جميع وجوهها، ثم يستنبط مع تلاميذه الأحكام لكل وجه من الوجوه، مما كوّن عندهم القدرة على الاجتهاد وزادهم قوة في القياس.

١- وفيات الأعيان ج ٥.

٢- معجم الأدباء ج ١٤ ص ٢٨٢.

٣- عرف العلماء الاستحسان: بأنه العدول عن قياس جلي إلى قياس خفي لعله يستحسنها المجتهد.

وقد نشط فقه الرأي على يد أبي حنيفة وأصحابه الذين ربطوا مسائل الشريعة بعضها ببعض، وردوا كل طائفة منها إلى أصل تُبنى عليه، حتى أصبح الفقه علماً ذا قواعد وأصول، واتسعت بذلك دائرة الفقه، ودون أبواباً وفصولاً.

أصول مذهبه:

ويقوم مذهب الإمام أبي حنيفة على الأصول التالية بالترتيب:

١. القرآن الكريم.
 ٢. السنة الصحيحة، وكان يحتاط ويتثبت فيما يروي من الأحاديث.
 ٣. إجماع الصحابة.
- فإن لم يتعرض الصحابة مطلقاً للحكم في المسألة اجتهد برأيه، واستعان بالقياس فيما لا دليل عليه من الأصول السابقة، وقدمه على خبر الواحد.
- وهذه الأصول مأخوذة من قوله: (إني آخذ بما في كتاب الله، فإن لم أجد فيه الحكم فبسنة رسول الله فإن لم أجد منهما رجعت إلى ما اتفق عليه الصحابة، فإن اختلفوا أخذت من أقوالهم ما كان قريباً من القرآن أو السنة، فإن لم أجد للصحابة رأياً لم آخذ بقول من التابعين بل أجتهد كما اجتهدوا)^(١).

أشهر تلاميذه:

- ومن أشهر تلاميذه الذين عملوا على نشر مذهبه، والتأليف فيه، وتوضيح مسأله:
١. أبو يوسف قاضي القضاة زمن المهدي والهادي والرشيد.
 ٢. محمد بن الحسن الشيباني صاحب الفضل الأكبر في تدوين المذهب الحنفي، وله كتب كثيرة تعد أصول المذهب الحنفي: أهمها: (الجامع الكبير، والجامع الصغير، والسير الكبير، والسير الصغير، والمبسوط، والزيادات).
 ٣. زُفر بن الهذيل الذي تولى قضاء البصرة.

أسباب انتشار المذهب الحنفي:

١. صلة تلاميذ أبي حنيفة الوثقى بالخلفاء، مما مكّنهم من نشره في أمصار كثيرة.
 ٢. العصر الذي ازدهر فيه المذهب الحنفي كان عصر الازدهار الفكري.
 ٣. سهولة هذا المذهب.
- وهو ينتشر الآن في: الباكستان وتركستان والأفغان، وتركيا، وألبانيا، والبلقان، والشام، والعراق، ومصر.

١- إعلام الموقعين. ج ٢.

٢- الإمام مالك بن أنس

نسبه ونشأته:

هو مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، نسبة إلى ذي أصبح من ملوك اليمن المولود بالمدينة المنورة سنة ٩٣ هـ والمتوفى بها سنة ١٧٩ هـ^(١).

أدرك خيار التابعين من المحدثين والفقهاء، وتعلم منهم، فأخذ عن نافع مولى عبد الله بن عمر، وعن ابن شهاب الزهري، وآخرين. كان جده صحابياً، وأبوه تابعياً، مما أثر في تقواه، وجدَّ في طلب العلم واهتم بالسنة النبوية حتى صار إماماً فيها.

مكانته العلمية:

أصبح مالك إمام دار الهجرة وعالم المدينة وشهد له شيوخه بأنه إمام من أئمة الحديث والفقهاء، وجلس للرواية والإفتاء وسنه سبع عشرة سنة. قال عن نفسه: (ما جلست للإفتاء حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أي أهل ذلك)^(٢).

اشتهر خبره في البلاد الإسلامية وقصده الناس للعلم من كل مكان، وساعد على ذلك إقامته في المدينة المنورة.

وأجمع العلماء على أنه إمام في الحديث، وقد قيل: إنه حفظ مائة ألف حديث وضع منها كتابه (الموطأ)، أول كتاب وصل إلينا في الحديث. وقد رتبته على حسب موضوعات الفقه، وضمَّنه بعض الموضوعات التي استنبطها.

احترمه الخلفاء والعلماء والولاة وأجلوه، وُضرب به المثل في العلم فقيلاً: (لا يُفتى ومالك بالمدينة). وقال عنه تلميذه الشافعي: (لم يبلغ أحد العلماء مبلغ مالك لحفظه وإتقانه، ومن أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك). وقد طلب للقضاء فرفض ورعاً خشية أن يظلم أحداً من الناس، وقد عذَّب وُضرب بالسياط حتى خُلعت كتفه.

واتفق العلماء على أن مالكا كان إماماً في الحديث، وأن روايته موثوق بها. قال أبو داود: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر. ومن العلماء من يسمي هذا السند (سلسلة الذهب).

١- وفيات الأعيان ج ٣.

٢- حلية الأولياء لأبي نعيم ج ٦.

أصول مذهبه:

استمد مالك فقهه من الأصول الآتية بالترتيب وهي:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- حديث الرسول ﷺ.
- ٣- أقوال الصحابة رضوان الله عليهم.
- ٤- أقوال التابعين.
- ٥- عمل أهل المدينة.
- ٦- القياس إذا لم يكن نص من كتاب أو سنة، أو عمل لأهل المدينة.

خواص مذهبه:

- تتمثل فيه طريقة المحدثين من أهل الحجاز، فيقف عند المروي من السنة ويكره التوسع في المسائل وفرضها قبل وقوعها، كما كان يفعل أبو حنيفة وأصحابه.
- يقدم عمل أهل المدينة على القياس، وعلى الحديث الذي يرويه واحد، ويخالفه أكثر فقهاء الأمصار؛ لأن أهل المدينة ليسوا معصومين من الخطأ.
- يأخذ بالقياس والعرف^(١) والمصلحة العامة، ويشترط للأخذ بالمصلحة عدة شروط أهمها:
 - ١- أن لا تنافي المصلحة أصلاً من أصول الإسلام، ولا دليلاً قطعياً من أدلته.
 - ٢- أن تكون المصلحة مقبولة عند ذوي العقول السليمة.
 - ٣- أن يرتفع بها الحرج لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢).

من صفاته:

- عُرف مالك بالوقار والسكينة، وكان يقول: (حق على من طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة وخشية). قال فيه أحمد بن حنبل: (كان مالك أعظم الخلق مروءة، كثير الصمت، قليل الكلام، من أشد الناس مداراة للناس واستعمالاً للإنصاف، وكان من أحسن الناس خالقاً مع أهله وولده وتلاميذه).
- ولا يدعي مالك أنه أحاط بكل شيء علماً، ولم يجد الغرور العلمي إلى نفسه مدخلاً، وترفع عن الفتوى فيما لا علم له به. وكان إذا أفتى بشيء تلا هذه الآية: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَقِينَ﴾^(٣).

١- والعرف: ما اعتاده الناس من معاملات واستقامت عليه أمورهم. لقول الرسول ﷺ: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن).

٢- سورة الحج، آية ٧٨.

٣- سورة الجاثية، آية ٣٢.

- وكان ذا مهابة وقوة في الحق، فحين طلب منه هارون الرشيد، أن ينتقل إلى قصره ليقراً كتابه (الموطأ) على ولديه الأمين والمأمون، قال له: أعز الله أمير المؤمنين، إن العلم يُوتى ولا يأتي.
- ولما أراد الرشيد أن يبعث بكتاب الموطأ إلى الأقطار ليكون مرجعاً للمسلمين فيها، ويحمل الناس عليه، وخاطب مالكا في ذلك، أجابه: (يا أمير المؤمنين: إن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع، واقتروا في البلدان، وكل عند نفسه مصيب. وإن اختلف العلماء رحمة من الله على هذه الأمة. كل يتبع ما صحَّ عنده، وكل على هدى، وكل يريد الله).
- وكان شديد التقوى، أميناً ورعاً، محباً لرسول الله ﷺ، كريماً، فمن حبه لرسول الله ﷺ؛ أنه كان لا يركب دابةً في المدينة إجلالاً لأرضٍ دفن فيها، ولا يخرج لقراءة الحديث إلا بعد أن يغتسل، ويابس أحسن الثياب، ويتطيّب.

تلاميذه:

ومن أشهر الذين أعانوه على نشر مذهبه:

- عبد الله بن وهب، وعبد الله بن الحكم، وعبد الرحمن بن القاسم بمصر.
 - وأسد بن الفرات فاتح صقلية، وعبد السلام بن حبيب المعروف بسحنون بتونس.
 - ويحيى بن يحيى الأندلسي الذي نشر هذا المذهب في الأندلس.
- وقد روى عن مالك كثيرون، منهم من كانوا شيوخاً له كالزهري، ويحيى بن سعيد، ومنهم من كانوا من أقرانه كالأوزاعي، وسفيان الثوري، ومنهم الذين أخذوا عنه كالشافعي، وابن المبارك. وينتشر مذهبه: في ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وصعيد مصر، والسودان.

التقويم

- ١- اذكر ثلاثة أمثلة لكل من المذاهب الفردية والجماعية.
- ٢- لماذا وجَّه الشَّعبي أبا حنيفة إلى العلم؟
- ٣- عدد ثلاث خصال من أخلاق أبي حنيفة.
- ٤- وضح المصادر التي استخلص أبو حنيفة فقهه منها.
- ٥- اذكر ثلاث فوائد ربحها الفقه الإسلامي من اشتغال أبي حنيفة بالفقه التقديري.
- ٦- من هم أشهر تلاميذ أبي حنيفة؟ وما أسباب انتشار مذهبه؟
- ٧- ما موقف الإمام أبي حنيفة من خير الواحد؟
- ٨- يُعدُّ مالك من أئمة الفقه والحديث معاً، وضح ذلك.
- ٩- عدد ثلاث خواص تميز بها مذهب الإمام مالك.
- ١٠- لماذا لم يوافق مالك على أن يكون الموطأ مرجعاً للمسلمين؟
- ١١- روى عن مالك كثيرون:

- فمن شيوخه:

١-

٢-

- ومن أقرانه:

١-

٢-

- ومن تلاميذه:

١-

٢-

١٢- أين يكثر أتباع مالك الآن؟

١٣- قارن بين طريقة الإمام أبي حنيفة وطريقة الإمام مالك في الاجتهاد.

٣- الإمام الشافعي

نسبه ونشأته:

هو محمد بن إدريس الشافعي القرشي، يتصل نسبه الشريف بالرسول الله ﷺ في (عبد مناف). وموطن آبائه مكة؛ إلا أن أباه خرج إلى غزة لأمر، وهناك ولد الشافعي سنة ١٥٠ هـ، ثم مات أبوه وعمره سنتان، فعادت به أمه إلى مكة حيث نشأ يتيماً.

إقباله على العلم:

سكن الشافعي في بلد الله الأمين، بجوار بيته الحرام، مهبط وحي السماء بين أحضان العلم والعلماء، ففتح بصره وبصيرته في المسجد الحرام على عشرات المحدثين والفقهاء، وعلى الرغم من نشأته يتيماً فقيراً، لكنه أكب على العلم منذ نعومة أظفاره، وحفظ القرآن وهو ابن تسع سنين، ثم خرج إلى البادية؛ فاستفاد فصاحةً وبلاغةً وأدباً، وروى الكثير من شعر العرب.

كان الشافعي ذكياً، وأوتي الحكمة صبياً؛ كان يقول (كنت في الكتاب أسمع المعلم يلقن الصبي الآية فأحفظها أنا)^(١). حفظ موطأ مالك، ولزم مسلم بن خالد الزنجي شيخ الحرم المكي ومفتيه، وأخذ عنه حتى أذن له بالإفتاء وعمره خمس عشرة سنة.

رحلاته في طلب العلم:

رحل الشافعي إلى المدينة فقرأ الموطأ على الإمام مالك، ثم رحل إلى العراق واجتمع بكبار علمائها، ثم رحل إلى بلاد فارس مدة سنتين واجتمع بعلمائها، ثم عاد إلى المدينة، ومنها رحل إلى اليمن، ثم عاد إلى بغداد واجتمع بهارون الرشيد وناقشه في العلم.

واطلع على كتب فقهاء العراق، وأضاف ذلك إلى ما عنده من طريقة أهل الحديث، وقد انضم إليه جماعة من علماء العراق وصاروا يأخذون عنه، وهناك أملى عليهم كتابه (الحجة) الذي حوى مذهبه القديم. وألف في أصول الفقه كتابه (الرسالة).

ثم سافر إلى مصر، وهناك كثر تلاميذه وطارت شهرته في الآفاق، وأقبل الناس عليه، وأملى على تلاميذه كتاب (الأم)، مشتملاً على مذهبه الجديد الذي انتهى إليه اجتهاده في مصر؛ لأنه رأى عادات وأحوالاً اجتماعية تخالف ما رأى وسمع في الحجاز والعراق، مما جعله يعدل عن بعض آرائه السابقة حفظاً

١- معجم الأدباء ج ١٧، ص ٢٨٤.

للمصلحة ودفعاً للمفسدة. وظلّ بمصر يعلم ويفتي في جامع عمرو بن العاص بالفسطاط، حتى توفاه الله سنة ٢٠٤ هـ وبني بجوار قبره مسجد عرف باسمه رحمه الله رحمة واسعة^(١).

أصول مذهبه:

لقد اعتمد الشافعي في فقهه على الأصول التالية بالترتيب، وهي:

- ١- القرآن الكريم.
 - ٢- السنة، وقد دافع عن العمل بخبر الواحد والأخذ به ما دام راويه ثقةً ضابطاً، وقد نال بهذا الدفاع حظاً كبيراً عند أهل (مدرسة الحديث)، ولهذا سمي الشافعي (ناصر السنة).
 - ٣- الإجماع.
 - ٤- القياس، ويعمل به بشرط أن يكون له أصل من الكتاب أو السنة.
- وهذه الأصول مأخوذة من قوله: (الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصحّ إسناده فهو المنتهى، والإجماع أكبر من الخبر المفرد)^(٢).

خواص مذهبه:

- ١- جمع الشافعي بين فقه أهل الرأي وفقه أهل الحديث، بنسب متفاوتة.
- ٢- نشر مذهبه بنفسه بما قام به من الرحلات. وكتب كتبه بنفسه، وأملاها على تلاميذه، ولم يُعرف هذا غيره من كبار الأئمة. قال تلميذه أحمد بن حنبل: (كان الشافعي أفقه الناس في كتاب الله وسنة رسوله).
- ٣- ومن مفاخره وضعه أصول الفقه في كتابه (الرسالة)، فقد وضع في الفقه أصولاً وقواعد لم يسبقه إليها أحد من أهل العلم والفقه، مما جعله في أعين الباحثين أول مذهب فقهي منظم يجمع بين سداد الرأي وصحة الأصول.
- ٤- رأى أن تعلم العربية ضروري لكل مسلم؛ (حتى يشهد باللسان العربي أنه لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطلق بالذكر فيما افترض عليه... الخ)^(٣).

١- وفيات الأعيان ج ٣، ص ٣٠٧.

٢- كتاب (الأم) للإمام الشافعي.

٣- كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي.

تلاميذه:

أشهر من أخذ عنه أحمد بن حنبل في العراق، وفي مصر: يوسف بن يحيى البويطي وإسماعيل بن يحيى المزني، والربيع بن سليمان المرادي. وقد اشتهر مذهبه، ومنتشر الآن في: بلاد الشام، وفي ريف مصر، وبلاد الحجاز، وعند الأكراد، وجزر الفلبين، وسيام، والهند الصينية، وأندونيسيا.

ع- الإمام أحمد بن حنبل

نشأته:

هو أحمد بن حنبل الشيباني، يتصل نسبه بالنبي ﷺ في نزار بن معد بن عدنان^(١). ولد في بغداد سنة ١٦٤ هـ، ولما بلغ من العمر ثلاث سنين مات أبوه، فكفلته أمه. وهكذا نشأ الإمام أحمد بن حنبل يتيمًا فقيرًا، ودخل الكتاتيب وأحب العلم حباً شديداً منذ نعومة أظفاره. سمع من أكابر المحدثين كسفيان بن عيينة، وجلس إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة فدرس عليه فقه أهل الرأي.

رحلاته العلمية:

طاف - الطالب النجيب المتشوق للعلم - الآفاق رغم فقره، فرحل إلى الكوفة والبصرة فالمدينة فمكة فاليمن فبلاد الشام. التقى في مكة المكرمة بالإمام الشافعي، فأعجب به ولزم مجلسه. وعندما انتقل الشافعي إلى بغداد عاد أحمد إليها، وازدادت صلته بالشافعي. فلزم مجلسه، وأخذ عنه الفقه والاجتهاد. وعندما رحل الشافعي إلى مصر قال: خرجت من بغداد وما خلفتُ فيها أتقى ولا أفقه من ابن حنبل^(٢).

١- وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨.

٢- وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٩.

اشتغاله بالحديث:

واستكثر أحمد بن حنبل من الحديث وحفظه حتى صار إمام أهل الحديث في عصره، وقد صنف (المسند)، الذي يحتوي على أكثر من أربعين ألف حديث، على نظام يخالف نظام مالك في تصنيف (الموطأ)، فقد رتب (المسند) على أسماء الصحابة الذين رويت عنهم الأحاديث، فجعل لكل صحابي باباً، دون فيه كل ما روي عنه بغير نظر إلى موضوع الأحاديث. وله كتب في الأصول والتفسير. وقد أخذ عنه الحديث جماعة من أكابر المحدثين، منهم إماما المحدثين: البخاري، ومسلم.

أصول مذهبه:

والأصول التي يعتمد عليها في فقهه هي على الترتيب الآتي:

١. القرآن الكريم.
٢. السنة المتواترة.
٣. إجماع الصحابة، فإذا اختلفوا تخير من أقوالهم أقربها إلى الكتاب والسنة.
٤. الأخذ بالحديث غير المتواتر، كخبر الآحاد إذا انتشر ولم يُعرف له منكر.
٥. القياس، ويستعمل عنده في حالة الضرورة^(١).

خواص مذهبه:

- طريقته في الاجتهاد تشبه طريقة الشافعي، إلا أنه يتوقف إذا تعارضت الأدلة.
- كان يكره الفتوى فيما ليس فيه أثر عن السلف، واعتمد في فتاويه على السنة، وأغفل فقه الرأي، ولهذا عدّ من فقهاء (الحديث).
- كان شديد التحري في إصدار أحكامه. ومن هنا كانت سمات التشدد شعار مذهبه، مثل تشدده في أمور الطهارة والنجاسة وغيرها.
- والمذهب الحنبلي - على تشدده - ميسر كل التيسير في المعاملات المالية والعقود والشروط، إذ يقوم على أصل الإباحة فيما لم يرد فيه نص ولا أثر، فكل شيء مباح حتى يقام دليل الحظر والتحریم^(٢).

١- إعلام الموقعين لابن القيم.

٢- مدخل الفقه الإسلامي، محمد سلام المذكور.

ومن أبرز صفاته:

- الشجاعة والثبات على الحق: أرادته المعتزلة أن يتبع رأيهم في اعتبار القرآن مخلوقاً، فلم يقبل فعذب وحُبس، ولكنه رفض أن يقول غير الحق وهو أن القرآن الكريم كلام منزل من عند الله. وتسببت هذه المحنة في شهرته، وإعجاب الناس به، فوفدوا إليه من جهات مختلفة يستفتونه، وينهلون من علمه.
- عفة النفس والتواضع: كان يعمل ليلاً نهاراً، ويوفر لنفسه نفقات أسفاره. وكان لا يحب الظهور، ويكره الرياء، مما دعاه إلى نهى تلاميذه عن تقليده.
- الزهد والورع: قال مصعب الزبيري: كان لا يراه الرائي إلا في مسجد، أو عيادة مريض، أو حضور جنازة، فأحبه الناس لزهده وورعه وتقواه.

تلاميذه:

أشهر أتباع أحمد بن حنبل الذين نشروا مذهبه: ولداه صالح وعبد الله، وقد عُني أولهما بالفقه، وعُني الآخر بالحديث. ومن أتباعه ورواة مذهبه أبو بكر الأثرم، وإسحاق التميمي، وأبو القاسم الخرقى، وأبو بكر الخلال.

وفاته:

توفي الإمام الجليل أحمد بن حنبل ببغداد سنة ٢٤١هـ. وينتشر مذهبه الآن في: نجد، والحجاز، والشام.

التقويم

١. أين ولد الإمام الشافعي ونشأ؟
٢. ما الدليل على نبوغ الشافعي المبكر؟
٣. اذكر البلاد التي رحل إليها الشافعي.
٤. لماذا سمي الشافعي (ناصر السنة)؟
٥. ما هي أشهر كتب الشافعي؟ وأين ألفها؟
٦. بماذا تميزت طريقة الإمام الشافعي في الاجتهاد؟
٧. من هم أشهر تلاميذ الشافعي؟ وأين ينتشر مذهبه الآن؟
٨. اذكر ثلاثة من أساتذة الإمام أحمد بن حنبل.
٩. وازن بين (مسند) الإمام أحمد بن حنبل، و (موطأ) مالك من حيث التصنيف.
١٠. بم تتميز طريقة الإمام أحمد بن حنبل في الاجتهاد؟
١١. من أبرز صفات الإمام أحمد: الشجاعة والثبات على الحق. وضح ذلك من سيرته.
١٢. أين ينتشر مذهب الإمام أحمد الآن؟





الفصل السادس:

القواعد الفقهية





المقصود بالقواعد الفقهية

القاعدة في اللغة هي:

أساس البيت ونحوه.

أما في اصطلاح الفقهاء فهي:

(أصول فقهية كلية، في نصوص موجزة دستورية، تتضمن أحكاماً تشريعية عامة، في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها).

فقد تصاغ القواعد بكلمتين أو ببضع كلمات محكمة من ألفاظ العموم. كما أن في هذه القواعد تصويراً بارعاً، وتنويراً رائعاً للمبادئ والمقررات الفقهية العامة.

أهمية القواعد الفقهية:

ولولا هذه القواعد لبقيت الأحكام الفقهية فروعاً مشتتة قد تتعارض ظواهرها. يقول العلامة شهاب القرافي في مقدمة كتاب (الفروق): ”إن القواعد الفقهية جليلة كثيرة لها من فروع الأحكام ما لا يحصى، وهي مهمة في الفقه عظمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه، وتتضح له مناهج الفتوى. ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات وتناسب عنده ما تضارب عند غيره“.

وأشهر ما عُرف مطبوعاً مما يبحث في القواعد، ثلاثة مؤلفات هامة هي:

١. كتاب (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) للفقيه الشافعي عز الدين بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠هـ.

٢. وكتاب (الفروق) للفقيه المالكي الشهير بالقرافي المتوفى ٦٨٤هـ.

٣. وكتاب (القواعد) للفقيه الحنبلي عبد الرحمن بن رجب المتوفى سنة ٧٩٥هـ.

ثم جاءت (مجلة الأحكام العدلية) في عهد الدولة العثمانية تحمل في صدرها مجموعة كبيرة من هذه القواعد، فباغت تسعاً وتسعين قاعدة، وقد يتفرع عن القاعدة الأساسية قواعد فرعية كثيرة قد تزيد عن العشرة.

التقويم

- ١- عرّف القاعدة عند اللغويين والفقهاء.
- ٢- وضح من خلال كلام الإمام القرافي أهمية دراسة القواعد الفقهية.
- ٣- سمّ مؤلفين يبحثان في القواعد الفقهية.
- ٤- تحدث عن مجلة الأحكام العدلية التي صدرت أيام الدولة العثمانية، مبرزاً مكانتها العلمية.

نماذج من القواعد الفقهية المشهورة

بعد أن عرضنا معنى القواعد الفقهية وأهميتها في الدلالة على الأحكام الفقهية، نعرض فيما يلي أمثلة لهذه القواعد وتطبيقاتها العملية في حياة المسلم^(١)، ومنها:

١- (الأمر بمقاصدها):

الأصل في هذه القاعدة الحديث النبوي الشريف: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)^(٢). والمقصود بهذه القاعدة أن الأحكام الشرعية في أمور الناس تتكيف حسب قصدهم من إجرائها، فقد يعمل الإنسان عملاً بقصد معين فيترتب على عمله حكم، ثم قد يعمل مثله بقصد آخر فيترتب على عمله حكم آخر.

ومن تطبيقات هذه القاعدة:

- أن ملتقط اللقطة يعتبر أميناً لا ضمان عليه إذا تلفت في يده بدون تعدّ منه أو تقصير، إذا كان قصده من التقاطها حفظها وردّها إلى صاحبها، ويعتبر غاصباً إذا كان التقاطها بقصد تملكها، فيضمن هلاكها وتلفها ولو بدون تعدّ منه أو تقصير.
- والزواج سنة من سنن الإسلام المستحبة، ولكنه يكون حراماً إذا كان بقصد الإضرار بالزوجة أو ظلمها.
- والصدقة على المسكين سنة مستحبة يترتب عليها الأجر والثواب لفاعلها إن ابتغى بها وجه الله والتقرب إليه، لكنها تصبح محرمة يترتب لصاحبها الإثم والعقاب إن كان يقصد بصدقته الرياء والمن والأذى ويبتل ثوابها.

وقد تفرع على هذه القاعدة الفقهية قواعد فرعية أخرى مثل:
”العبرة في العقود للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني“.

١- يتصرف عن كتاب: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية / د. عبد الكريم زيدان. وكتاب المنشور في القواعد - للزر كشي جزء ٣.

٢- متفق عليه.

٢- (اليقين لا يزول بالشك):

اليقين لغةً قرار الشيء. واصطلاحاً حصول الجزم بوقوع الشيء أو عدم وقوعه، فمعنى هذه القاعدة أن الشيء المتيقن لا يزول بالشك الطارئ عليه وإنما يزول بيقين مثله.

ومن الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة:

- من ملك أرضاً أو عقاراً لا تزول ملكيته عن الأرض أو العقار إلا بثبوت ما يزيلها؛ لأن ملكيته متيقنة، وزوالها مشكوك به لأنه طارئ، إلا إذا ثبت زوال الملكية بيقين مثله.
- من توضع للصلاة، ثم شك في انتقاض وضوئه، فلا يزال الوضوء قائماً ما لم يثبت نقضه بيقين.
- من ثبت دئنه على شخص بأحد طرق الإثبات اليقينية، فإن هذا الدين يبقى ثابتاً في ذمة المدين لا يزول إلا بثبوت أدائه من المدين بدليل يقيني، أما مجرد الشك فلا يقوى على زعزعة اليقين فلا يعتد به.

٣- (الضرر يزال):

لا يجوز للإنسان إيقاع الضرر بالآخرين ابتداءً، كما لا يجوز مقابلة الضرر بالضرر، سواءً كان ذلك الضرر واقعاً على النفس أو المال أو أي شيء آخر؛ لأن الضرر ظلم، والظلم محرم في جميع الشرائع. وإذا وقع الضرر من إنسان لآخر، فيجب إزالة ذلك الضرر، لكن الذي يزيل الضرر هو الشرع ممثل بالحاكم أو من ينوبه، ولا يصح أن يقوم به المتضرر. فمن أتلف مال غيره فلا يصح لهذا الغير أن يتلف مال المتلف المتسبب في إيقاع الضرر، بل عليه مراجعة القضاء لتعويضه عن الضرر اللاحق به.

ومن التطبيقات العملية لهذه القاعدة:

- للمشتري ردّ السلعة المعيبة للبائع، إذا كان العيب خفياً لا يعلمه المشتري.
- للمحاكم قمع الفتن وقاتل البغاة والمفسدين الذي يتهددون أمن البلاد.
- للدولة فرض الحجر الصحي واتخاذ التدابير الوقائية، لمنع انتشار الأوبئة والأمراض.
- للقضاء أن يحكم ببيع مال المدين المماطل جبراً عليه لايفاء الدين.

تنبيه:

الضرر إذا وجبت إزالته، فإنه لا يزال بمثله، إنما بأخف منه، وقد تفرع على هذه القاعدة قواعد فرعية أخرى مثل:

أ - يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

ب - الضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف.

٤ - (العادة محكمة):

العادة هي تكرر الشيء ومعاودته حتى يتقرر في النفوس ويكون مقبولاً عندها. ومعنى محكمة: أي هي المرجع عند النزاع لأنها دليل يبنى عليه الحكم.

فيكون معنى هذه القاعدة: أن العادة عامة كانت أو خاصة يصحّ تحكيمها لإثبات حكم شرعي وذلك إذا لم يرد نص بذلك الحكم المراد إثباته، فإذا ورد النص عمل بموجبه ولا يجوز ترك النص والعمل به بناءً على العادة.

ومن الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة:

- من باع بيتاً دخل في المبيع الحديقة المنزلية المحيطة به من غير اشتراط؛ لأن الحديقة ملحقة بالمبيع في العرف والعادة.
- من بات في فندق لزمته الأجرة وإن لم يشترطها صاحب الفندق بدايةً، لأن ذلك مما ورد عرفاً.
- يستحق الدلال أجرة الدلالة من البائع والمشتري حسب النسبة التي عليها العرف والعادة، وإن لم يشترط ذلك عليهما.

تنبيهان:

١- حتى تكون العادة محكمة لا بد أن تكون غالبية أو مطردة، وليست مقتصرة على أفراد معينين. ويشترط فيها كذلك ألا تكون مخالفة لنص الشارع ولا لشرط المتعاقدين.

٢- تفرعت على هذه القاعدة قواعد فرعية أخرى مثل:

- المعروف عُرفاً كامشروط شرطاً.
- التعيين بالعرف كالتعيين بالنص.
- لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان.

٥- (المشقة تجلب التيسير):

من خصائص الشريعة الإسلامية اليسر والسهولة، فالتكاليف الشرعية التي أمر الله بها عباده تتناسب مع قدرات المكلفين دون عنق أو مشقة، فالصلاة أمر بها الصبي المميز الذي يعي أحكامها، والزكاة يؤديها المالك للنصاب، والصوم فرض على المسلم العاقل البالغ، والحج يُطلب من المسلم البالغ العاقل المستطيع وهكذا.

ولكن قد تعرض للمسلم ظروف صعبة، تحول دون أدائه لبعض التكاليف الشرعية على الوجه الصحيح، أو يتعذر عليه أداؤها، ففي مثل هذه الحالات، خفف الله على المكلفين، فأجاز لهم تأدية هذه التكاليف بما يتناسب مع قدراتهم وظروفهم.

والأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة كثيرة في حياة المسلمين ومن ذلك:

- إباحة التيمم لمن لا يجد الماء، أو كان به أذى أو جراح أو مرض ويضره استخدام الماء؛ تيسيراً على المسلمين.
- أن الحائض تترك الصلاة أثناء فترة الحيض، ولا تطالب بإعادة أو قضاء الصلوات التي فاتت أثناء ذلك.
- إباحة الفطر في رمضان للمسافر تيسيراً عليه بسبب مشقة السفر.

وتعتبر هذه القواعد الفقهية الخمس أشهر القواعد الفقهية، وأكثرها التصاقاً بحياة المسلمين، حتى أن العلماء عدّوها أصول قواعد المذهب الشافعي فقال الشاعر:

خمسة مكوّنة قواعدٍ مذهبٍ
لشافعي فكن بهنّ خبيراً
ضرراً يزال وعادةً قد حكمت
وكذا المشقة تجلب التيسيراً
والشك لا ترفع به متيقناً
فالقصد أخلص إن أردت أجوراً

التقويم

١- وضح المقصود بالقواعد الفقهية الآتية:

- الضرر يُزال.
- اليقين لا يزول بالشك.
- المشقة تجلب التيسير.

٢- متى تكون العادة محكمة؟

٣- استنتج القاعدة الفقهية التي يمكن تطبيقها على كل ممارسة من الممارسات الآتية:

- () تركت مريم الصلاة أثناء فترة الحيض.
- () توضع أحمد للصلاة ثم شك في انتفاض وضوئه.
- () اتخذت الدولة التدابير الوقائية للمحد من انتشار بعض الأمراض المعدية.
- () باع رجل بيتاً فدخل في المبيع ملحق الخادمة.

النشاط:

ابحث في مجلة الأحكام العدلية عن قواعد فقهية أخرى، ودونها في كراستك.





وَأٰخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(سورة يونس من الآية ١٠)

